No. 38030

Multilateral

United Nations Convention on Independent Guarantees and Stand-by Letters of Credit (with procès-verbal of rectification). New York, 11 December 1995

Entry into force: *1 January 2000, in accordance with article 28 (1) (see following page)*

Authentic texts: *Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 1 January 2002*[1]

Multilatéral

Convention des Nations Unies sur les garanties indépendantes et les lettres de crédit stand-by (avec procès-verbal de rectification). New York, 11 décembre 1995

Entrée en vigueur : *1er janvier 2000, conformément au paragraphe 1 de l'article 28 (voir la page suivante)*

Textes authentiques : *arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 1er janvier 2002*[1]

1. The Convention was not registered in January 2000 due to an administrative oversight -- La Convention n'a pas été enregistrée en janvier 2000 à cause d'une erreur administrative.

Participant	**Ratification and Accession (a)**
Ecuador	18 Jun 1997 a
El Salvador	31 Jul 1998
Kuwait	28 Oct 1998 a
Panama	21 May 1998
Tunisia	8 Dec 1998 a

Participant	**Ratification et Adhésion (a)**
El Salvador	31 juil 1998
Koweït	28 oct 1998 a
Panama	21 mai 1998
Tunisie	8 déc 1998 a
Équateur	18 juin 1997 a

المادة ٢٨

بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء سنة على تاريخ إيداع الصك الخامس الخاص بالتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

٢ - بالنسبة لكل دولة تصبح دولة متعاقدة في هذه الاتفاقية بعد تاريخ إيداع الصك الخامس الخاص بالتصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء سنة على تاريخ إيداع الصك اللازم من قبل تلك الدولة.

٣ - لا تطبق هذه الاتفاقية إلا على التزامات الصادرة في تاريخ أو بعد تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدول المتعاقدة المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) أو الدولة المتعاقدة المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من المادة ١.

المادة ٢٩

النقض

١ - يجوز لكل دولة متعاقدة أن تنقض هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار كتابي موجه الى الوديع.

٢ - يبدأ نفاذ النقض في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء سنة على استلام الوديع للإخطار. ولذا حددت في الإخطار فترة أطول، يكون النقض نافذا لدى انقضاء تلك الفترة الأطول بعد استلام الوديع للإخطار.

حررت في نيويورك هذا اليوم الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر سنة ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين، في نسخة أصلية واحدة، وتتساوى نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفربية والفرنسية في الحجية.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول من حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

المادة ٢٥

الانطباق على الوحدات الإقليمية

١ - إذا كان للدولة وحدتان إقليميتان أو أكثر تطبق فيها أنظمة قانونية مختلفة فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية، جاز لهذه الدولة أن تعلن، عند التوقيع أو التصديق أو الإقرار أو الانضمام، أن هذه الاتفاقية تسري على جميع وحداتها الإقليمية أو على واحدة فقط أو أكثر من هذه الوحدات، ولها، في أي وقت، أن تستبدل بإعلانها السابق إعلانا آخر.

٢ - تبين في هذه الإعلانات صراحة الوحدات الاقليمية التي تسري عليها الاتفاقية.

٣ - إذا لم تسر هذه الاتفاقية، بموجب إعلان صادر وفقا لهذه المادة، على جميع الوحدات الاقليمية للدولة وكان مكان عمل الكفيل/المصدر أو المستفيد كائنا في وحدة اقليمية لا تسري عليها هذه الاتفاقية، يعتبر مكان العمل المذكور غير كائن في دولة متعاقدة.

٤ - اذا لم تصدر الدولة أي إعلان بموجب الفقرة ١ من هذه المادة، تسري الاتفاقية على جميع الوحدات الاقليمية لهذه الدولة.

المادة ٢٦

نفاذ الإعلان

١ - تكون الإعلانات الصادرة وقت التوقيع بموجب المادة ٢٥ مرتهنة بالتأكيد عند التصديق أو القبول أو الإقرار.

٢ - تصدر الإعلانات وتؤكد كتابة ويخطر بها الوديع رسميا.

٣ - يصبح الإعلان نافذا مع بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة المعنية. غير أن كل اعلان يتلقى الوديع إخطارا رسميا به بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية حيز النفاذ يصبح نافذا في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ استلام الوديع للإخطار.

٤ - يجوز لكل دولة تصدر إعلانا بموجب المادة ٢٥ سحب هذا الاعلان في أي وقت بإخطار رسمي كتابي موجه الى الوديع. ويكون هذا السحب نافذا في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على استلام الوديع للإخطار.

المادة ٢٧

التحفظات

لا يجوز إبداء أي تحفظات على هذه الاتفاقية.

الفصل السادس - تنازع القوانين

المادة ٢١
اختيار القانون المنطبق

يخضع التعهد للقانون الذي يكون اختياره:

(أ) قد نص عليه في التعهد أو يتبين من شروط وأحكام التعهد؛ أو

(ب) قد اتفق عليه بين الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد.

المادة ٢٢
تحديد القانون المنطبق

في حال عدم اختيار قانون وفقا للمادة ٢١، يخضع التعهد لقانون الدولة التي يقع فيها مكان عمل الكفيل/المصدر الذي أصدر فيه التعهد.

الفصل السابع - أحكام ختامية

المادة ٢٣
الوديع

الأمين العام للأمم المتحدة هو وديع هذه الاتفاقية.

المادة ٢٤
التوقيع والتصديق والقبول والإقرار والانضمام

١ - هذه الاتفاقية معروضة لتوقيع جميع الدول عليها، في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢ - هذه الاتفاقية قابلة للتصديق أو القبول أو الإقرار من جانب الدول الموقعة عليها.

٣ - باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوح أمام جميع الدول غير الموقعة عليها، اعتبارا من تاريخ عرضها للتوقيع.

٤ - تودع صكوك التصديق والقبول والإقرار والانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

(ج) حيث لا يكون هناك شك في أن الالتزام الأصلي قد تم أداؤه على نحو يرضي المستفيد؛

(د) حيث يكون من الواضح أن الذي حال دون أداء الالتزام الأصلي هو تصرف معيب متعمد من المستفيد؛

(هـ) في حالة مطالبة بمقتضى كفالة مقابلة، حيث يكون المستفيد من الكفالة المقابلة قد قام بالسداد بسوء نية باعتباره الكفيل/المصدر للتعهد الذي تتعلق به الكفالة المقابلة.

٢ - في الظروف المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ١ من هذه المادة، يكون للأصيل/الطالب الحق في اتخاذ تدابير قضائية مؤقتة عملا بالمادة ٢٠.

الفصل الخامس - التدابير القضائية المؤقتة

المادة ٢٠
التدابير القضائية المؤقتة

١ - إذا ورد إلى التماس من الأصيل/الطالب أو الطرف الآخر ما يدل على قيام احتمال قوي بوجود ظرف من الظروف المشار اليها في الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) من الفقرة ١ من المادة ١٩ فيما يتعلق بمطالبة قدمها المستفيد أو يتوقع أن يقدمها، جاز للمحكمة، استنادا الى ما يتاح لها من أدلة قوية:

(أ) أن تصدر أمرا مؤقتا بألا يحصل المستفيد على المبلغ المُطالب به، بما في ذلك الأمر بأن يحتفظ الكفيل/المصدر بمبلغ التعهد؛ أو

(ب) أن تصدر أمرا مؤقتا بتجميد عائدات التعهد التي دفعت للمستفيد، واضعة في الاعتبار ما اذا كان من المحتمل أن يعاني الأصيل/الطالب من ضرر جسيم في حال عدم إصدار مثل هذا الأمر.

٢ - يجوز للمحكمة، عند إصدار الأمر المؤقت المشار إليه في الفقرة ١ من هذه المادة، أن تلزم الشخص الذي يلتمس إصدار هذا الأمر بأن يقدم تأمينا في الشكل الذي تراه المحكمة مناسبا.

٣ - لا يجوز للمحكمة أن تصدر أمرا مؤقتا من النوع المشار اليه في الفقرة ١ من هذه المادة بناء على أي اعتراض على السداد غير الاعتراضات المشار اليها في الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) من الفقرة ١ من المادة ١٩، أو على استعمال التعهد لغرض اجرامي.

المادة ١٧
سداد المطالبة

١ - رهنا بأحكام الفقرة ١٩، يقوم الكفيل/المصدر بالسداد استجابة لمطالبة مقدمة وفقا لأحكام المادة ١٥. وبعد التأكد من أن المطالبة بالسداد تمتثل لتلك الأحكام، يتم السداد على الفور، ما لم ينص التعهد على سداد آجل، وفي هذه الحالة يتم السداد في الوقت المنصوص عليه.

٢ - ليس من شأن أي سداد يتم استجابة لمطالبة لا تتفق وأحكام المادة ١٥ أن يمس حقوق الأصيل/الطالب.

المادة ١٨
المقاصة

ما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد، على خلاف ذلك، يجوز للكفيل/المصدر أن يستفيد في أداء الالتزام بمقتضى التعهد من حق في المقاصة، باستثناء أية مطالبة يتنازل له عنها الأصيل/الطالب أو الطرف الآمر.

المادة ١٩
الاستثناء من التزام السداد

١ - اذا كان من البين والواضح:

(أ) أن أي مستند مقدم، مزور أو قد جرى تزييفه؛ أو

(ب) أن السداد لم يكن مستحقا على الأساس الوارد في المطالبة والمستندات الداعمة؛ أو

(ج) أن المطالبة، بحكم نوع التعهد وغرضه، ليس لها أساس يمكن تصوره،

كان للكفيل/المصدر، متصرفا بحسن نية، الحق، إزاء المستفيد، في أن يمتنع عن السداد.

٢ - لأغراض الفقرة (ج) من الفقرة ١ من هذه المادة، ترد فيما يلي أنواع الحالات التي لا يتصور أن يكون فيها أساس للمطالبة:

(أ) حيث لا يكون هناك شك في عدم وقوع الحدث أو الخطر الاحتمالي الذي أريد بالتعهد أن يؤمن المستفيد من وقوعه؛

(ب) حيث يكون الالتزام الأصلي الواقع على الأصيل/الطالب قد أعلنت بطلانه محكمة أو هيئة تحكيم، ما لم يبين التعهد أن هذا الحدث الاحتمالي يندرج ضمن المخاطر التي يغطيها التعهد؛

٢ - لا يجوز اعفاء الكفيل/المصدر من المسؤولية عن عدم تصرفه بحسن نية أو عن أي سلوك يتسم بالاهمال الجسيم.

المادة ١٥
المطالبة

١ - تقدم أي مطالبة بالسداد بمقتضى التعهد في شكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٧ وطبقا لشروط وأحكام التعهد.

٢ - ما لم ينص التعهد، على خلاف ذلك، يتعين تقديم أي تصديق أو أي مستند آخر يقتضيه التعهد، في غضون الوقت الذي تجوز فيه المطالبة بالسداد، الى الكفيل/المصدر في المكان الذي صدر فيه التعهد.

٣ - يعتبر المستفيد، إذ يطالب بالسداد، أنه يصدق على أن المطالبة ليست صادرة عن سوء نية، وإنها لا تنطوي على أي من العناصر المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ١ من المادة ١٩.

المادة ١٦
فحص المطالبة والمستندات المرفقة بها

١ - يقوم الكفيل/المصدر بفحص المطالبة وأي مستندات مرفقة بها وفقا لمعيار السلوك المشار اليه في الفقرة ١ من المادة ١٤. وعند تقرير ما إذا كانت المستندات مطابقة ظاهريا لشروط وأحكام التعهد، ومتسقة فيما بينها، يولي الكفيل/المصدر الاعتبار الواجب للمعيار الدولي المعمول به في الممارسات الخاصة بالكفالات المستقلة أو خطابات الاعتماد الضامنة.

٢ - ما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد على خلاف ذلك، يتاح للكفيل/المصدر وقت معقول، ولكن لا يزيد على سبعة أيام عمل اعتبارا من اليوم التالي ليوم تسلم المطالبة وأي مستندات مرفقة بها، لكي:

(أ) يفحص المطالبة وأي مستندات مرفقة بها؛

(ب) ويقرر ما إذا كان سيقوم بالسداد أم لا؛

(ج) فإذا كان قراره هو عدم السداد فلكي يصدر اشعارا بذلك للمستفيد.

وما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد، في غير التعهد، على خلاف ذلك، يرسل الاشعار المشار اليه في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه بأحدى وسائط الإرسال السلكية أو اللاسلكية، أما إذا تعذر ذلك، فبوسيلة أخرى سريعة ويبين الإشعار السبب في قرار عدم السداد.

المادة ١٢
انقضاء مدة صلاحية التعهد

تنقضي فترة صلاحية التعهد:

(أ) في تاريخ الانقضاء، الذي يمكن أن يكون تاريخا تقويميا محددا أو اليوم الأخير من فترة زمنية محددة منصوص عليها في التعهد، على أنه إذا لم يكن تاريخ الانقضاء يوم عمل في مكان عمل الكفيل/المصدر الذي يصدر فيه التعهد، أو مكان عمل شخص آخر، أو في مكان آخر منصوص عليه في التعهد لتقديم المطالبة بالسداد، يقع الانقضاء في أول يوم عمل يليه؛

(ب) اذا كان الانقضاء يتوقف، حسبما ورد في التعهد على وقوع فعل أو واقعة لا تدخل في نطاق عمليات الكفيل/المصدر، فعندما يبلّغ الكفيل/المصدر بوقوع الفعل أو الواقعة بتقديم المستند المحدد في التعهد لذلك الغرض، وإن لم يحدد مثل هذا المستند، فبتقديم شهادة مصدقة من المستفيد بوقوع الفعل أو الواقعة؛

(ج) اذا لم يذكر في التعهد أي موعد للانقضاء، أو اذا لم يكن قد تم بعد اثبات حدوث الفعل أو الواقعة التي ذكر أن الانقضاء متوقف عليها بتقديم المستند المطلوب ولم يكن تاريخ الانقضاء قد ذكر علاوة على ذلك، فعند انقضاء ست سنوات على تاريخ اصدار التعهد.

الفصل الرابع - الحقوق والالتزامات والدفوع

المادة ١٣
تحديد الحقوق والالتزامات

١ - تحدد حقوق والتزامات الكفيل/المصدر والمستفيد الناشئة عن التعهد بمقتضى الأحكام والشروط المبينة في التعهد، بما في ذلك أي قواعد أو شروط عامة أو أعراف مشار اليها بالتحديد فيه، وكذلك بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية.

٢ - في تفسير أحكام وشروط التعهد، وفي تسوية المسائل التي لا تتناولها أحكام وشروط التعهد أو أحكام هذه الاتفاقية، تراعى القواعد والأعراف الدولية المتعارف عليها في الممارسات الخاصة بالكفالات المستقلة أو خطابات الاعتماد الضامنة.

المادة ١٤
معيار سلوك الكفيل/المصدر ومسؤوليته

١ - يتعين على الكفيل/المصدر، في أداء التزاماته بموجب التعهد وبمقتضى هذه الاتفاقية، أن يتصرف بحسن نية وأن يتوخى قدرا معقولا من الحرص، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير المتعارف عليها في الممارسات الدولية الخاصة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة.

المادة ١٠
التنازل عن العائدات

١ - ما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد، على خلاف ذلك، يجوز للمستفيد التنازل لشخص آخر عن أي عائدات قد يكون، أو قد يصبح، مستحقا لها بموجب التعهد.

٢ - اذا تلقى الكفيل/المصدر، أو شخص آخر ملزم بالسداد، إشعارا صادرا عن المستفيد في شكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٧ بتنازله غير القابل للرجوع فيه، فإن السداد الى المتنازل له يبرئ الملتزم، بمقدار ما سدده، من التزامه بموجب التعهد.

المادة ١١
انقضاء الحق في المطالبة بالسداد

١ - ينقضي حق المستفيد في المطالبة بالسداد بموجب التعهد متى:

(أ) تلقى الكفيل/المصدر بيانا صادرا عن المستفيد باعفائه من الالتزام في شكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٧؛

(ب) اتفق المستفيد والكفيل/المصدر على انهاء التعهد بالشكل المنصوص عليه في التعهد أو بشكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٧ في حالة عدم وجود مثل هذا النص؛

(ج) تم سداد المبلغ المتاح بموجب التعهد، ما لم ينص التعهد على التجدد التلقائي للمبلغ أو على زيادة تلقائية للمبلغ المتاح أو ما لم ينص بأي شكل آخر على استمرار التعهد؛

(د) انقضت مدة صلاحية التعهد وفقا لأحكام المادة ١٢.

٢ - يجوز أن ينص التعهد، أو أن يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير هذا التعهد، على أن اعادة المستند الوارد فيه التعهد الى الكفيل/المصدر، أو أي اجراء يعادل عمليا اعادة المستند في حالة اصدار التعهد في شكل غير ورقي، تمثل وحدها أو بالاقتران مع احدى الوقائع المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ١ من هذه المادة، شرطا لازما لانقضاء الحق في المطالبة بالسداد. ومهما يكن من أمر، فإن احتفاظ المستفيد بأي مستند من هذا القبيل بعد انقضاء الحق في المطالبة بالسداد وفقا للفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) من الفقرة ١ من هذه المادة، لا يحفظ بأي حال من الأحوال أي حقوق للمستفيد بموجب التعهد.

الفصل الثالث - شكل ومضمون التعهد

المادة ٧
اصدار التعهد وشكله وعدم قابلية الرجوع فيه

١ - يقع اصدار التعهد حينما وحيثما يخرج التعهد من نطاق سيطرة الكفيل/المصدر المعني.

٢ - يجوز اصدار التعهد في أي شكل يحفظ تسجيلا كاملا لنص التعهد ويوفر توثيقا لمصدره بالوسائل المتعارف عليها عموما أو بإجراء يتفق عليه الكفيل/المصدر والمستفيد.

٣ - يجوز من وقت اصدار التعهد، أن يُطالب بالسداد وفقا لشروط وأحكام التعهد، ما لم ينص فيه على وقت آخر.

٤ - لا يجوز بعد إصدار التعهد، الرجوع فيه، ما لم ينص على جواز ذلك.

المادة ٨
التعديل

١ - لا يجوز تعديل التعهد إلا بالشكل المنصوص عليه في التعهد، أو بشكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة (٢) من المادة ٧ في حالة عدم وجود مثل هذا النص.

٢ - ما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد، على خلاف ذلك، يعتبر التعهد معدلا لدى صدور التعديل إذا كان المستفيد قد سبق له الإذن بالتعديل.

٣ - ما لم ينص التعهد، أو يتفق الكفيل/المصدر والمستفيد في غير التعهد، على خلاف ذلك، وحيث لا يكون المستفيد قد سبق له الإذن بأي تعديل، لا يعدل التعهد إلا عندما يتلقى الكفيل/المصدر اشعارا بقبول التعديل يصدره المستفيد بشكل من الأشكال المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٧.

٤ - لا يكون لتعديل التعهد أي أثر على حقوق والتزامات الأصيل/الطالب (أو طرف آخر) أو حقوق والتزامات مثبت التعهد ما لم يوافق ذلك الشخص على التعديل.

المادة ٩
نقل حق المستفيد في المطالبة بالسداد

١ - لا يجوز نقل حق المستفيد في المطالبة بالسداد إلا إذا كان التعهد يأذن بذلك، وإلا بالقدر والكيفية المأذون بهما في التعهد.

٢ - إذا كان التعهد ينص على أنه قابل للنقل دون بيان ما إذا كانت موافقة الكفيل/المصدر، أو شخص آخر مأذون له لازمة للنقل الفعلي أم لا، لا يكون الكفيل/المصدر، ولا أي شخص آخر مأذون له، ملزما بتنفيذ النقل الا بالقدر والكيفية اللذين وافق عليهما صراحة.

الفصل الثاني - التفسير

المادة ٥
مبادئ التفسير

لدى تفسير هذه الاتفاقية، يتعين إيلاء الاعتبار لطابعها الدولي والضرورة تشجيع التوحيد في تطبيقها ومراعاة حسن النية في الممارسة الدولية المتبعة في الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة.

المادة ٦
التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يبين خلاف ذلك صراحة في أحد أحكام الاتفاقية أو يقتضي السياق:

(أ) "التعهد" يشمل "الكفالة المقابلة" و "تثبيت التعهد"؛

(ب) "الكفيل/المصدر" يشمل "الكفيل المقابل" و "المثبت"؛

(ج) "الكفالة المقابلة" تعني تعهدا مقدما الى كفيل/مصدر لتعهد آخر من طرفه الأمر وينص على السداد لدى تقديم مطالبة بسيطة أو مطالبة مشفوعة بمستندات أخرى، حسب أحكام التعهد وأي من شروطه المستندية، تبين، أو يستدل منها، أن الشخص المصدر للتعهد الآخر قد طولب بالسداد، أو قام، بالسداد بموجب ذلك التعهد الآخر؛

(د) "الكفيل المقابل" يعني الشخص المصدر للكفالة المقابلة؛

(هـ) "تثبيت التعهد" يعني تعهدا مضافا الى تعهد الكفيل/المصدر ومأذونا به من الكفيل/المصدر، يوفر للمستفيد خيار توجيه المطالبة بالسداد الى المثبت بدلا من الكفيل/المصدر لدى تقديم مطالبة بسيطة أو مطالبة مشفوعة بمستندات أخرى، حسب أحكام التعهد وأي من شروطه المستندية، دون مساس بحق المستفيد في مطالبة الكفيل/المصدر بالسداد؛

(و) "المثبت" يعني الشخص الذي يضيف تثبيتا الى التعهد؛

(ز) "المستند" يعني واسطة تخاطب في شكل يوفر تسجيلا كاملا لها.

٣ - يجوز أن ينص التعهد على أن يكون السداد في أي شكل من الأشكال، بما في ذلك:

(أ) السداد بعملة معينة أو وحدة حساب معينة؛

(ب) قبول سفتجة (كمبيالة)؛

(ج) السداد الآجل؛

(د) تقديم شيء محدد ذي قيمة.

٤ - يجوز أن ينص التعهد على أن يكون الكفيل/المصدر نفسه هو المستفيد عندما يتصرف لصالح شخص آخر.

المادة ٣

استقلال التعهد

لأغراض هذه الاتفاقية، يكون التعهد مستقلا عندما لا يكون التزام الكفيل/المصدر تجاه المستفيد:

(أ) مرهونا بوجود معاملة أصلية أو صلاحيتها، أو بأي تعهد آخر (بما في ذلك خطابات الاعتماد الضامنة أو الكفالات المستقلة التي يتعلق بها أي تثبيت للتعهد أو أي كفالة مقابلة)، أو

(ب) خاضعا لأي شرط أو حكم غير وارد في نص التعهد، أو لأي فعل أو واقعة مستقبلية غير مؤكدة الوقوع عدا تقديم المستندات، أو أي فعل أو واقعة أخرى من هذا القبيل تدخل في نطاق عمليات الكفيل/المصدر.

المادة ٤

الطابع الدولي للتعهد

١ - يكون التعهد دوليا اذا كان مكانا عمل أي شخصين من الأشخاص التالين، حسب ما هو مذكور في التعهد، يقعان في دولتين مختلفتين: الكفيل/المصدر، المستفيد، الأصيل/الطالب، الطرف الآمر، المثبت.

٢ - لأغراض الفقرة السابقة:

(أ) اذا ذكر في التعهد أكثر من مكان عمل واحد لشخص معين يؤخذ بأوثق تلك الأماكن صلة بالتعهد؛

(ب) اذا كان التعهد لا يذكر مكان عمل لشخص معين بل يبين محل اقامته المعتاد، يؤخذ بمحل الإقامة هذا في تقرير الطابع الدولي للتعهد.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة

الفصل الأول - نطاق التطبيق

المادة ١
نطاق التطبيق

١ - تطبق هذه الاتفاقية على أي تعهد دولي مشار اليه في المادة ٢:

(أ) اذا كان مكان عمل الكفيل/المصدر الذي يصدر فيه التعهد واقعا في دولة متعاقدة، أو

(ب) اذا كانت قواعد القانون الدولي الخاص تؤدي الى تطبيق قانون دولة متعاقدة، ما لم يستبعد التعهد تطبيق الاتفاقية.

٢ - تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أي خطاب اعتماد دولي لا يندرج في اطار المادة ٢ إذا كان ينص صراحة على أنه يخضع لهذه الاتفاقية.

٣ - تطبق أحكام المادتين ٢١ و ٢٢ على التعهدات الدولية المشار اليها في المادة ٢ بصرف النظر عن الأحكام الواردة بالفقرة ١ من هذه المادة.

المادة ٢
التعهد

١ - لأغراض هذه الاتفاقية، يمثل التعهد التزاما مستقلا، يعرف في الممارسة الدولية بأنه كفالة مستقلة أو خطاب اعتماد ضامن، مقدما من مصرف أو مؤسسة أخرى أو شخص آخر ("الكفيل/المصدر") بأن يدفع للمستفيد مبلغا معينا أو قابلا للتعيين، لدى تقديم مطالبة بسيطة أو مطالبة مشفوعة بمستندات أخرى، حسب أحكام التعهد وأي من شروطه المستندية، تبين أو يستدل منها استحقاق السداد بسبب تقصير في أداء التزام ما، أو بسبب حدث طارئ آخر، أو سدادا لمال مقترض أو مستلف، أو سدادا لأي دين مستحق السداد واقع على الأصيل/الطالب أو شخص آخر.

٢ - يجوز إعطاء التعهد:

(أ) بناء على طلب أو أمر من ("الأصيل/الطالب") عميل الكفيل/المصدر؛ أو

(ب) بناء على أمر من مصرف آخر أو مؤسسة أخرى أو شخص آخر ("طرف آمر") يتصرف بناء على طلب من ("الأصيل/الطالب") عميل ذلك الطرف الآمر؛ أو

(ج) لصالح الكفيل/المصدر نفسه.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

联合国独立担保和备用信用证公约

第一章. 适用范围

第1条

适用范围

1. 本公约适用于第2条所述而且符合下述条件的国际承保：

(a) 担保人/开证人出具该承保的营业地是位于一个缔约国之内，或

(b) 国际私法规则导致适用某一缔约国的法律，

除非该承保排除本公约的适用。

2. 本公约亦适用于第2条范围以外的一项国际信用证，条件是，该信用证明确声明它遵行本公约。

3. 第21和22条的规定适用于第2条所指的国际承保，而不受本条第1款的约束。

第2条

承保

1. 就本公约而言，承保是一项独立承诺，在国际惯例中称之为独立担保或备用信用证，此种承诺系由银行或其他机构或个人（“担保人/开证人”）作出，保证当提出见索即付要求时，或随同其他单据提出付款要求，表明或示意因发生了履行义务方面的违约事件、或因另一偶发事件、或索还借支或垫付款项、或由于委托人/申请人或另一人的欠款到期而应作出支付时，即根据承保条款和任何跟单条件向受益人支付一笔确定的或可确定数额的款项。

2. 承保的作出可以是：

(a) 根据担保人/开证人的客户（“委托人/申请人”）的请求或指示；

(b) 根据另一银行、机构或个人（“指示方”）按该指示方的客户（“委托人/申请人”）的请求而发出的指示；或

(c) 担保人/开证人自己作出的承保。

3. 可在承保书内规定任何支付方式，包括：

(a) 以指定的货币或记帐单位支付；

(b) 承兑一张汇票；

(c) 延期支付；

(d) 提供规定的价值品。

4. 承保可规定，担保人/开证人在替他人收款时，自己即为受益人。

第3条

承保的独立性

就本公约而言，一项承保在下述情况下即为独立的承保：

(a) 担保人/开证人对于受益人的义务不取决于任何基础交易的存在或有效性，或取决于任何其他承保（包括保兑或反担保所涉及的备用信用证或独立担保）；或

(b) 担保人/开证人对于受益人的义务不取决于承保中未写明的任何条款或条件，除出示单据以外也不取决于任何未来不确定的行为或事件，或担保人/开证人业务范围内的另一此类行为或事件。

第4条

承保的国际性

1. 若一项承保书内写明的下列人员中任何两者的营业地不在同一个国家，该承保即为国际承保：担保人/开证人、受益人、委托人/申请人、指示方、保兑人。

2. 就上款而言：

(a) 若承保书所列某人的营业地不止一个，则以与该承保的关系最密切者为相关的营业地；

(b) 若承保书并未写明某人的营业地，但写明了其惯常住所，则根据该住所确定该承保是否具有国际性。

第二章. 解释

第5条

解释原则

在解释本公约时，应考虑到其国际性以及促进其适用的统一和促进在独立担保和备用信用证的国际实践中遵守诚信的必要性。

第5条

定义

就本公约而言，除本公约某项规定另指明含义或上下文要求另作解释者外：

(a) “承保”包括“反担保”和“承保的保兑”；

(b) “担保人/开证人”包括“反担保人”和“保兑人”；

(c) “反担保”系指由另一项承保的指示方向担保人/开证人作出的承保，规定在提出见索即付要求时，或随同其他单据提出付款要求，表明或示意已根据该另一承保向开出该另一承保的人索取付款或已由该人作出付款时，即应根据承保条款及任何跟单条件作出付款；

(d) “反担保人”系指出具一项反担保书的人；

(e) 承保的“保兑”系指在担保人/开证人的承保之外，由担保人/开证人授权再增添一项承保，使受益人得以选择要求保兑人而不是要求担保人/开证人，根据该保兑承保的条款及任何跟单条件，在提出见索即付要求或随同其他单据提出付款要

求时，即给予付款，但并不影响受益人向担保人/开证人索取付款的权利；

(f) “保兑人”系指对一项承保附加保兑的人；

(g) “单据”系指以某种可留下完整记录的通讯形式提出的文字材料。

第三章. 承保的形式和内容

第7条

承保的出具、形式和不可撤销性

1. 出具一项承保的时间和地点以该承保书离开了有关的担保人/开证人的控制范围的时间和地点为准。

2. 一项承保可以任何形式出具，只要其留有承保案文的完整记录且经由公认的手段或经由担保人/开证人与受益人约定的程序对其来源作出核证。

3. 一项承保自出具之后，即可随时按照该承保的条款和条件提出索款要求，除非承保另外规定了索付时间。

4. 承保一经出具即不可撤销，除非承保规定可以撤销。

第8条

修改

1. 承保书只能以承保书中规定的形式作出修改，如无此种规定，则只能以第7条第2款所述的形式作出修改。

2. 除非承保书另有规定或担保人/开证人与受益人另有协议，否则，如有某项修改事先得到受益人允许，该承保的修改自开具修改时起生效。

3. 除非承保书另有规定或担保人/开证人与受益人另有协议，否则，如有任何修改事先并未经过受益人允许，只有当担保人/开证人收到了受益人按第7条第2款所述形式发出的接受通知时，承保的修改才能生效。

4. 承保书的修改并不影响委托人/申请人(或某一指示方)的权利和义务或该承保的某一保兑人的权利和义务,除非该人同意该项修改。

第9条

受益人索款权利的转让

1. 受益人根据承保的索款权利只有在承保书写明允许转让的情况下才可以转让,而且只能按承保书允许的程度和方式转让。

2. 如一项承保写明可以转让但并未说明实际转让时是否须得到担保人/开证人或另一获得授权的人的同意,则无论担保人/开证人或任何其他获得授权的人均无义务超越承保明示同意的程度和方式进行转让。

第10条

收益的转让

1. 除非承保书中另有规定或担保人/开证人与受益人另有协议,受益人可以将其根据承保应得的任何收益转让给另一人。

2. 如果担保人/开证人或承担了付款义务的另一人收到了来自受益人按第7条第2款所述形式关于受益人的不可撤销的转让的通知,则只要该承付人向受让人支付了款项,即按其支付数额解除了他在承保中所承担的赔偿责任。

第11条

索款权利的取消

1. 受益人在承保下的索款权利在下列情况下即告取消:

(a) 担保人/开证人收到了受益人以第7条第2款所述形式提出的解除赔偿责任的通知;

(b) 受益人与担保人/开证人以承保书规定的形式，或者，在并无此种规定时，以第7条第2款所述形式，达成了终止承保的协议；

(c) 支付了承保规定应付的款额，除非承保书规定了自动续保或自动提高承保金额，或对延续承保另有规定；

(d) 承保的有效期根据第12条的规定已告到期。

2. 承保书可以规定，或担保人/开证人与受益人可另行协议，为取消索款权利，只须将承保书退还担保人/开证人，如果承保是以非纸面形式出具，则只须办理功能上相当于退还文书的程序，或者连同本条第1款(a)和(b)项所述的任何一种办法。但是，在按照本条第1款(c)或(d)项取消了索款权利之后，即使受益人仍持有任何此种文书，在任何情况下均不能保持受益人在承保下的任何权利。

第12条

到期日

承保的有效期以下述日期为到期日：

(a) 到期日的当天，即承保书中规定的某一日历日期或其规定期限的最后一天，但是，如果到期日在担保人/开证人出具承保书的营业地点不是营业日，或者在承保书规定应向其提出索款要求的另一人的营业地或另一地点并不是营业日，则顺延到下一个营业日；

(b) 如果按承保规定，到期日取决于担保人/开证人业务范围以外的某一行为或事件的发生，则在担保人/开证人得到通知该行为或事件已经发生并出示了承保书内为此目的所规定的单据时为到期，如并未规定须出示的单据，则在出示了受益人关于该行为或事件已经发生的证明时为到期；

(c) 如果承保书未规定到期日，或所规定的到期行为或事件未能通过出示所需单据而确立而且又未写明到期日，则自承保书出具之日起六年后到期。

第四章. 权利、义务和抗辩

第13条

权利和义务的确定

1. 担保人/开证人及受益人根据承保而产生的权利和义务应按照承保书内所列条款和条件，包括其中提及的任何规则、一般条件或惯例，以及按本公约的有关条款来确定。

2. 在解释承保书的条款和条件时，以及在解决承保书的条款和条件并未规定或本公约各条款也未规定的问题时，应考虑到有关独立担保或备用信用证实践中一般公认的国际规则和惯例。

第14条

担保人/开证人的行为准则和赔偿责任

1. 在履行其根据承保书和本公约所应承担的义务时，担保人/开证人应恪守诚信，谨慎行事，并对独立担保或备用信用证方面一般公认的国际惯例标准给予应有的考虑。

2. 担保人/开证人不得免除其未按诚信办事或任何重大疏忽行为而产生的赔偿责任。

第15条

索款

1. 由承保而产生的任何索款要求均应以第7条第2款所述的形式并依照承保书的条款和条件提出。

2. 除非承保书中另有规定，索款书以及承保书要求提交的任何证明或其他单据，应于可提出索款的期限内，在出具承保的地点，向担保人/开证人提出。

3. 只要受益人提出索款要求，即视为证明该索款要求并非不守诚信，并且概不存在第19条第1款(a)、(b)和(c)项所述的任何情况。

第16条

索款要求和所附单据的审查

1. 担保人/开证人应按照第14条第1款所述的行为准则审查索款要求及任何所附单据。在确定所附单据是否表面上符合承保的条款和条件以及相互之间是否一致时，担保人/开证人应适当考虑到在独立担保或备用信用证方面适用的国际标准。

2. 除非承保书中另有规定，或担保人/开证人与受益人另有协议，担保人/开证人应有合理的时间，但在收到索款要求及任何所附单据之日后最多不超过七个营业日，以便在此期间：

(a) 审查索款要求及任何所附单据；

(b) 决定是否付款；

(c) 如果决定不付款，则向受益人发出通知。

除非承保书中另有规定，或担保人/开证人与受益人另有协议，上面(c)项所述的通知应采用电信方式，如不可能，则用其他快捷手段，并应说明拒付的理由。

第17条

付款

1. 除第19条规定的情况外，担保人/开证人应在按照第15条的规定提出索款时给予付款。一经确定索款要求符合规定，应立即付款，除非承保书规定延期付款，在这种情况下，则按规定的时间付款。

2. 对于不符合第15条规定的索款要求而作出的付款，概不影响委托人/申请人的权利。

第18条

抵消

除非承保书中另有规定或担保人/开证人与受益人另有协议，担保人/开证人可行使抵消权，抵消其根据承保所承担的付款义务，但不得用委托人/申请人或指示方转让而来的任何债权来抵消。

第19条

可以不付款的例外情况

1. 如果下述任何情况是明显而清楚的：

(a) 有任何单据不是真的或者是伪造的；

(b) 根据索款要求和佐证单据中所述依据并不应作出付款；或

(c) 从承保的类型和目的可断定该索款要求无任何可能根据，

则担保人/开证人遵循诚信办事原则，有权不付款给受益人。

2. 就本条第1款(c)项而言，在下述几类情况下索款要求即无任何可能根据：

(a) 为了保护受益人而出具承保书的意外事件或风险毫无疑问地没有发生；

(b) 法院或仲裁庭已宣布委托人/申请人的基本义务无效，除非承保书表明这类意外属于承保的风险范围之内；

(c) 承保所规定的基本义务已毫无疑问令受益人满意地得到了履行；

(d) 受益人的故意不当行为显然妨碍了基本义务的履行；

(e) 若是根据一项反担保而提出索款，反担保的受益人作为与该反担保相关的承保的担保人/开证人，不守诚信地作了付款。

3. 在本条第1款(a)、(b)和(c)项列明的情况下，委托人/申请人有权按照第20条规定申请临时司法措施。

第五章. 临时司法措施

第20条

临时司法措施

1. 经委托人/申请人或指示方提出申请,证明受益人提出的或将会提出的索款要求大有可能存在第19条第1款(a)、(b)和(c)项所述的一种情况,法院可根据立即可得的有力证据:

(a) 发出一项临时命令,使受益人得不到付款,包括命令担保人/开证人扣留承保款额,或

(b) 发出一项临时命令,冻结已支付给受益人的承保款项,为此应考虑到若不发出此项命令是否会使委托人/申请人受到严重损害。

2. 当发出本条第1款所述临时命令时,法院可要求提出此申请者提供法院认为适宜形式的保证。

3. 除第19条第1款(a)、(b)和(c)项所述拒付理由或利用承保达到犯罪目的之外,法院不得根据任何其他拒付理由发出本条第1款所述的临时命令。

第六章. 法律冲突

第21条

适用法律的选择

承保由下述方式选择的法律管辖:

(a) 在承保书中规定的或由承保书的条款和条件指明的;或

(b) 由担保人/开证人与受益人另行约定的。

第22条

适用法律的确定

在未能根据第21条规定作出法律选择的情况下,承保即由担保人/开证人出具该

承保的营业地所在国家的法律管辖。

第七章. 最后条款

第23条

保存人

联合国秘书长为本公约保存人。

第24条

签字、批准、接受、认可、加入

1. 本公约在纽约联合国总部开放供所有国家签字，直至1997年12月11日为止。

2. 本公约须由签字国批准、接受或认可。

3. 自开放签字之日起，本公约开放供所有未签字国家加入。

4. 批准书、接受书、认可书和加入书应交由联合国秘书长保存。

第25条

对领土单位的适用

1. 如果一国拥有两个或两个以上的领土单位，而各领土单位对于本公约所涉事项适用不同的法律制度，则该国得在签字、批准、接受、认可或加入时声明本公约将适用于该国全部领土单位或仅适用于其中一个或数个领土单位，并且可以随时提出另一声明来取代原先的声明。

2. 此种声明应明确指出适用本公约的领土单位。

3. 如果由于按本条规定作出的一项声明，本公约并不适用于某一国的所有领土单位，而担保人/开证人的营业地或受益人的营业地位于本公约并不适用的一个领土单位，则这一营业地视为不是在一个缔约国领土内。

4. 如果一个国家并未提出本条第1款所述的声明，则本公约适用于该国所有领土单位。

第26条

声明的生效

1. 按第25条规定在签字时作出的声明，须在批准、接受或认可时加以确认。

2. 声明以及声明的确认须以书面形式提出，并正式通知保存人。

3. 一项声明在本公约对有关国家开始生效时同时生效。但是，保存人在本公约对有关国家生效后才收到正式通知的一项声明，则于保存人收到通知之日起满六个月后的第一个月第一日起开始生效。

4. 按第25条规定作出了一项声明的任何国家可以随时以书面形式正式通知保存人，撤回该项声明。此种撤回于保存人收到通知之日起满六个月后的第一个月第一日开始生效。

第27条

保留

对本公约不得作任何保留。

第28条

生效

1. 本公约在第五件批准书、接受书、认可书或加入书交存之日起满一年后第一个月第一日开始生效。

2. 对于在第五件批准书、接受书、认可书或加入书交存之日后始成为本公约缔约国的国家，本公约在以该国名义交存适当文书之日起满一年后的第一个月第一日开始生效。

3. 本公约只适用于它对第1条第1款(a)项所述缔约国或对(b) 项所述缔约国生效之日或之后出具的承保。

第29条

退出

1. 缔约国可随时以书面形式通知保存人，宣布退出本公约。

2. 退出通知于保存人收到通知之日起满一年后的第一个月第一日开始生效。如通知内写明更长的时间，则退出应在保存人收到通知后该更长时间届满时生效。

公元一千九百九十五年十二月十一日于纽约订立，正本一份，其阿拉伯文本、中文本、英文本、法文本、俄文本和西班牙文本具有同等效力。

下列全权代表，经各自政府正式授权，在本公约上签字，以昭信守。

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

UNITED NATIONS CONVENTION ON INDEPENDENT GUARANTEES AND STAND-BY LETTERS OF CREDIT

CHAPTER I. SCOPE OF APPLICATION

Article 1. Scope of application

1. This Convention applies to an international undertaking referred to in article 2:

(a) If the place of business of the guarantor/issuer at which the undertaking is issued is in a Contracting State, or

(b) If the rules of private international law lead to the application of the law of a Contracting State,

unless the undertaking excludes the application of the Convention.

2. This Convention applies also to an international letter of credit not falling within article 2 if it expressly states that it is subject to this Convention.

3. The provisions of articles 21 and 22 apply to international undertakings referred to in article 2 independently of paragraph 1 of this article.

Article 2. Undertaking

1. For the purposes of this Convention, an undertaking is an independent commitment, known in international practice as an independent guarantee or as a stand-by letter of credit, given by a bank or other institution or person ("guarantor/issuer") to pay to the beneficiary a certain or determinable amount upon simple demand or upon demand accompanied by other documents, in conformity with the terms and any documentary conditions of the undertaking, indicating, or from which it is to be inferred, that payment is due because of a default in the performance of an obligation, or because of another contingency, or for money borrowed or advanced, or on account of any mature indebtedness undertaken by the principal/applicant or another person.

2. The undertaking may be given:

(a) At the request or on the instruction of the customer ("principal/applicant") of the guarantor/issuer;

(b) On the instruction of another bank, institution or person ("instructing party") that acts at the request of the customer ("principal/applicant") of that instructing party; or

(c) On behalf of the guarantor/issuer itself.

3. Payment may be stipulated in the undertaking to be made in any form, including:

(a) Payment in a specified currency or unit of account;

(b) Acceptance of a bill of exchange (draft);

(c) Payment on a deferred basis;

(d) Supply of a specified item of value.

4. The undertaking may stipulate that the guarantor/issuer itself is the beneficiary when acting in favour of another person.

Article 3. Independence of undertaking

For the purposes of this Convention, an undertaking is independent where the guarantor/issuer's obligation to the beneficiary is not:

(a) Dependent upon the existence or validity of any underlying transaction, or upon any other undertaking (including stand-by letters of credit or independent guarantees to which confirmations or counter-guarantees relate); or

(b) Subject to any term or condition not appearing in the undertaking, or to any future, uncertain act or event except presentation of documents or another such act or event within a guarantor/issuer's sphere of operations.

Article 4. Internationality of undertaking

1. An undertaking is international if the places of business, as specified in the undertaking, of any two of the following persons are in different States: guarantor/issuer, beneficiary, principal/applicant, instructing party, confirmer.

2. For the purposes of the preceding paragraph:

(a) If the undertaking lists more than one place of business for a given person, the relevant place of business is that which has the closest relationship to the undertaking;

(b) If the undertaking does not specify a place of business for a given person but specifies its habitual residence, that residence is relevant for determining the international character of the undertaking.

CHAPTER II. INTERPRETATION

Article 5. Principles of interpretation

In the interpretation of this Convention, regard is to be had to its international character and to the need to promote uniformity in its application and the observance of good faith in the international practice of independent guarantees and stand-by letters of credit.

Article 6. Definitions

For the purposes of this Convention and unless otherwise indicated in a provision of this Convention or required by the context:

(a) "Undertaking" includes "counter-guarantee" and "confirmation of an undertaking";

(b) "Guarantor/issuer" includes "counter-guarantor" and "confirmer";

(c) "Counter-guarantee" means an undertaking given to the guarantor/issuer of another undertaking by its instructing party and providing for payment upon simple demand or upon demand accompanied by other documents, in conformity with the terms and any documentary conditions of the undertaking, indicating, or from which it is to be inferred, that payment under that other undertaking has been demanded from, or made by, the person issuing that other undertaking;

(d) "Counter-guarantor" means the person issuing a counter-guarantee;

(e) "Confirmation" of an undertaking means an undertaking added to that of the guarantor/issuer, and authorized by the guarantor/issuer, providing the beneficiary with the option of demanding payment from the confirmer instead of from the guarantor/issuer, upon simple demand or upon demand accompanied by other documents, in conformity with the terms and any documentary conditions of the confirmed undertaking, without prejudice to the beneficiary's right to demand payment from the guarantor/issuer;

(f) "Confirmer" means the person adding a confirmation to an undertaking;

(g) "Document" means a communication made in a form that provides a complete record thereof.

CHAPTER III. FORM AND CONTENT OF UNDERTAKING

Article 7. Issuance, form and irrevocability of undertaking

1. Issuance of an undertaking occurs when and where the undertaking leaves the sphere of control of the guarantor/issuer concerned.

2. An undertaking may be issued in any form which preserves a complete record of the text of the undertaking and provides authentication of its source by generally accepted means or by a procedure agreed upon by the guarantor/issuer and the beneficiary.

3. From the time of issuance of an undertaking, a demand for payment may be made in accordance with the terms and conditions of the undertaking, unless the undertaking stipulates a different time.

4. An undertaking is irrevocable upon issuance, unless it stipulates that it is revocable.

Article 8. Amendment

1. An undertaking may not be amended except in the form stipulated in the undertaking or, failing such stipulation, in a form referred to in paragraph 2 of article 7.

2. Unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, an undertaking is amended upon issuance of the amendment if the amendment has previously been authorized by the beneficiary.

3. Unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, where any amendment has not previously been authorized by the beneficiary, the undertaking is amended only when the guarantor/issuer receives a notice of acceptance of the amendment by the beneficiary in a form referred to in paragraph 2 of article 7.

4. An amendment of an undertaking has no effect on the rights and obligations of the principal/applicant (or an instructing party) or of a confirmer of the undertaking unless such person consents to the amendment.

Article 9. Transfer of beneficiary's right to demand payment

1. The beneficiary's right to demand payment may be transferred only if authorized in the undertaking, and only to the extent and in the manner authorized in the undertaking.

2. If an undertaking is designated as transferable without specifying whether or not the consent of the guarantor/issuer or another authorized person is required for the actual transfer, neither the guarantor/issuer nor any other authorized person is obliged to effect the transfer except to the extent and in the manner expressly consented to by it.

Article 10. Assignment of records

1. Unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, the beneficiary may assign to another person any proceeds to which it may be, or may become, entitled under the undertaking.

2. If the guarantor/issuer or another person obliged to effect payment has received a notice originating from the beneficiary, in a form referred to in paragraph 2 of article 7, of the beneficiary's irrevocable assignment, payment to the assignee discharges the obligor, to the extent of its payment, from its liability under the undertaking.

Article 11. Cessation of right to demand payment

1. The right of the beneficiary to demand payment under the undertaking ceases when:

(a) The guarantor/issuer has received a statement by the beneficiary of release from liability in a form referred to in paragraph 2 of article 7;

(b) The beneficiary and the guarantor/issuer have agreed on the termination of the undertaking in the form stipulated in the undertaking or, failing such stipulation, in a form referred to in paragraph 2 of article 7;

(c) The amount available under the undertaking has been paid, unless the undertaking provides for the automatic renewal or for an automatic increase of the amount available or otherwise provides for continuation of the undertaking;

(d) The validity period of the undertaking expires in accordance with the provisions of article 12.

2. The undertaking may stipulate, or the guarantor/issuer and the beneficiary may agree elsewhere, that return of the document embodying the undertaking to the guarantor/issuer, or a procedure functionally equivalent to the return of the document in the case of the issuance of the undertaking in non-paper form, is required for the cessation of the right to demand payment, either alone or in conjunction with one of the events referred to in subparagraphs (a) and (b) of paragraph 1 of this article. However, in no case shall retention of any such document by the beneficiary after the right to demand payment ceases in accor-

dance with subparagraph (c) or (d) of paragraph 1 of this article preserve any rights of the beneficiary under the undertaking.

Article 12. Expiry

The validity period of the undertaking expires:

(a) At the expiry date, which may be a specified calendar date or the last day of a fixed period of time stipulated in the undertaking, provided that, if the expiry date is not a business day at the place of business of the guarantor/issuer at which the undertaking is issued, or of another person or at another place stipulated in the undertaking for presentation of the demand for payment, expiry occurs on the first business day which follows;

(b) If expiry depends according to the undertaking on the occurrence of an act or event not within the guarantor/issuer's sphere of operations, when the guarantor/issuer is advised that the act or event has occurred by presentation of the document specified for that purpose in the undertaking or, if no such document is specified, of a certification by the beneficiary of the occurrence of the act or event;

(c) If the undertaking does not state an expiry date, or if the act or event on which expiry is stated to depend has not yet been established by presentation of the required document and an expiry date has not been stated in addition, when six years have elapsed from the date of issuance of the undertaking.

CHAPTER IV. RIGHTS, OBLIGATIONS AND DEFENCES

Article 13. Determination of rights and obligations

1. The rights and obligations of the guarantor/issuer and the beneficiary arising from the undertaking are determined by the terms and conditions set forth in the undertaking, including any rules, general conditions or usages specifically referred to therein, and by the provisions of this Convention.

2. In interpreting terms and conditions of the undertaking and in settling questions that are not addressed by the terms and conditions of the undertaking or by the provisions of this Convention, regard shall be had to generally accepted international rules and usages of independent guarantee or stand-by letter of credit practice.

Article 14. Standard of conduct and liability of guarantor/issuer

1. In discharging its obligations under the undertaking and this Convention, the guarantor/issuer shall act in good faith and exercise reasonable care having due regard to generally accepted standards of international practice of independent guarantees or stand-by letters of credit.

2. A guarantor/issuer may not be exempted from liability for its failure to act in good faith or for any grossly negligent conduct.

Article 15. Demand

1. Any demand for payment under the undertaking shall be made in a form referred to in paragraph 2 of article 7 and in conformity with the terms and conditions of the undertaking.

2. Unless otherwise stipulated in the undertaking, the demand and any certification or other document required by the undertaking shall be presented, within the time that a demand for payment may be made, to the guarantor/issuer at the place where the undertaking was issued.

3. The beneficiary, when demanding payment, is deemed to certify that the demand is not in bad faith and that none of the elements referred to in subparagraphs (a), (b) and (c) of paragraph 1 of article 19 are present.

Article 16. Examination of demand and accompanying documents

1. The guarantor/issuer shall examine the demand and any accompanying documents in accordance with the standard of conduct referred to in paragraph 1 of article 14. In determining whether documents are in facial conformity with the terms and conditions of the undertaking, and are consistent with one another, the guarantor/issuer shall have due regard to the applicable international standard of independent guarantee or stand-by letter of credit.

2. Unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, the guarantor/issuer shall have reasonable time, but not more than seven business days following the day of receipt of the demand and any accompanying documents, in which to:

(a) Examine the demand and any accompanying documents;

(b) Decide whether or not to pay;

(c) If the decision is not to pay, issue notice thereof to the beneficiary.

The notice referred to in subparagraph (c) above shall, unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, be made by teletransmission or, if that is not possible, by other expeditious means and indicate the reason for the decision not to pay.

Article 17. Payment

1. Subject to article 19, the guarantor/issuer shall pay against a demand made in accordance with the provisions of article 15. Following a determination that a demand for payment so conforms, payment shall be made promptly, unless the undertaking stipulates payment on a deferred basis, in which case payment shall be made at the stipulated time.

2. Any payment against a demand that is not in accordance with the provisions of article 15 does not prejudice the rights of the principal/applicant.

Article 18. Set-off

Unless otherwise stipulated in the undertaking or elsewhere agreed by the guarantor/issuer and the beneficiary, the guarantor/issuer may discharge the payment obligation under the undertaking by availing itself of a right of set-off, except with any claim assigned to it by the principal/applicant or the instructing party.

Article 19. Exception to payment obligation

1. If it is manifest and clear that:

(a) Any document is not genuine or has been falsified;

(b) No payment is due on the basis asserted in the demand and the supporting documents; or

(c) Judging by the type and purpose of the undertaking, the demand has no conceivable basis,

the guarantor/issuer, acting in good faith, has a right, as against the beneficiary, to withhold payment.

2. For the purposes of subparagraph (c) of paragraph 1 of this article, the following are types of situations in which a demand has no conceivable basis:

(a) The contingency or risk against which the undertaking was designed to secure the beneficiary has undoubtedly not materialized;

(b) The underlying obligation of the principal/applicant has been declared invalid by a court or arbitral tribunal, unless the undertaking indicates that such contingency falls within the risk to be covered by the undertaking;

(c) The underlying obligation has undoubtedly been fulfilled to the satisfaction of the beneficiary;

(d) Fulfilment of the underlying obligation has clearly been prevented by wilful misconduct of the beneficiary;

(e) In the case of a demand under a counter-guarantee, the beneficiary of the counter-guarantee has made payment in bad faith as guarantor/issuer of the undertaking to which the counter-gnarantee relates.

3. In the circumstances set out in subparagraphs (a), (b) and (c) of paragraph 1 of this article, the principal/applicant is entitled to provisional court measures in accordance with article 20.

CHAPTER V. PROVISIONAL COURT MEASURES

Article 20. Provisional court measures

1. Where, on an application by the principal/applicant or the instructing party, it is shown that there is a high probability that, with regard to a demand made, or expected to be made, by the beneficiary, one of the circumstances referred to in subparagraphs (a), (b)

and (c) of paragraph 1 of article 19 is present, the court, on the basis of immediately available strong evidence, may:

(a) Issue a provisional order to the effect that the beneficiary does not receive payment, including an order that the guarantor/issuer hold the amount of the undertaking, or

(b) Issue a provisional order to the effect that the proceeds of the undertaking paid to the beneficiary are blocked, taking into account whether in the absence of such an order the principal/applicant would be likely to suffer serious harm.

2. The court, when issuing a provisional order referred to in paragraph 1 of this article, may require the person applying therefor to furnish such form of security as the court deems appropriate.

3. The court may not issue a provisional order of the kind referred to in paragraph 1 of this article based on any objection to payment other than those referred to in subparagraphs (a), (b) and (c) of paragraph 1 of article 19, or use of the undertaking for a criminal purpose.

CHAPTER VI. CONFLICT OF LAWS

Article 21. Choice of applicable law

The undertaking is governed by the law the choice of which is:

(a) Stipulated in the undertaking or demonstrated by the terms and conditions of the undertaking; or

(b) Agreed elsewhere by the guarantor/issuer and the beneficiary.

Article 22. Determination of applicable law

Failing a choice of law in accordance with article 21, the undertaking is governed by the law of the State where the guarantor/issuer has that place of business at which the undertaking was issued.

CHAPTER VII. FINAL CLAUSES

Article 23. Depositary

The Secretary-General of the United Nations is the depositary of this Convention.

Article 24. Signature, ratification, acceptance, approval, accession

1. This Convention is open for signature by all States at the Headquarters of the United Nations, New York, until 11 December 1997.

2. This Convention is subject to ratification, acceptance or approval by the signatory States.

3. This Convention is open to accession by all States which are not signatory States as from the date it is open for signature.

4. Instruments of ratification, acceptance, approval and accession are to be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 25. Application to territorial units

1. If a State has two or more territorial units in which different systems of law are applicable in relation to the matters dealt with in this Convention, it may, at the time of signature, ratification, acceptance, approval or accession, declare that this Convention is to extend to all its territorial units or only one or more of them, and may at any time substitute another declaration for its earlier declaration.

2. These declarations are to state expressly the territorial units to which the Convention extends.

3. If, by virtue of a declaration under this article, this Convention does not extend to all territorial units of a State and the place of business of the guarantor/issuer or of the beneficiary is located in a territorial unit to which the Convention does not extend, this place of business is considered not to be in a Contracting State.

4. If a State makes no declaration under paragraph 1 of this article, the Convention is to extend to all territorial units of that State.

Article 26. Effect of declaration

1. Declarations made under article 25 at the time of signature are subject to confirmation upon ratification, acceptance or approval.

2. Declarations and confirmations of declarations are to be in writing and to be formally notified to the depositary.

3. A declaration takes effect simultaneously with the entry into force of this Convention in respect of the State concerned. However, a declaration of which the depositary receives formal notification after such entry into force takes effect on the first day of the month following the expiration of six months after the date of its receipt by the depositary.

4. Any State which makes a declaration under article 25 may withdraw it at any time by a formal notification in writing addressed to the depositary. Such withdrawal takes effect on the first day of the month following the expiration of six months after the date of the receipt of the notification by the depositary.

Article 27. Reservations

No reservations may be made to this Convention.

Article 28. Entry into force

1. This Convention enters into force on the first day of the month following the expiration of one year from the date of the deposit of the fifth instrument of ratification, aeceptance, approval or accession.

2. For each State which becomes a Contracting State to this Convention after the date of the deposit of the fifth instrument of ratification, acceptanee, approval or accession, this Convention enters into force on the first day of the month following the expiration of one year after the date of the deposit of the appropriate instrument on behalf of that State.

3. This Convention applies only to undertakings issued on or after the date when the Convention enters into foree in respect of the Contracting State referred to in subparagraph (a) or the Contracting State referred to in subparagraph (b) of paragraph 1 of article 1.

Article 29. Denunciation

1. A Contracting State may denounce this Convention at any time by means of a notification in writing addressed to the depositary.

2. The denunciation takes effect on the first day of the month following the expiration of one year after the notification is received by the depositary. Where a longer period is speeified in the notification, the denunciation takes effect upon the expiration of such longer period after the notification is received by the depositary.

Done at New York, this eleventh day of December one thousand nine hundred and ninety-five, in a single original, of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic.

In witness whereof the undersigned plenipotentiaries, being duly authorized by their respective Governments, have signed the present Convention.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION DES NATIONS UNIES SUR LES GARANTIES INDÉPENDANTES ET LES LETTRES DE CRÉDIT STAND-BY

CHAPITRE PREMIER. CHAMP D'APPLICATION

Article premier. Champ d'application

1. La présente Convention s'applique à tout engagement international mentionné à l'article 2 :

a) Si l'établissement du garant/émetteur dans lequel l'engagement a été émis est situé dans un État contractant; ou

b) Si les règles du droit international privé aboutissent à l'application de la législation d'un État contractant,

à moins que l'engagement n'exclue l'application de la présente Convention.

2. La présente Convention s'applique aussi à une lettre de crédit internationale non visée à l'article 2 s'il y est expressément mentionné qu'elle est soumise à la Convention.

3. Les dispositions des articles 21 et 22 s'appliquent aux engagements internationaux visés à l'article 2, indépendamment du paragraphe 1 du présent article.

Article 2. Engagement

1. Aux fins de la présente Convention, un engagement est un engagement indépendant, connu dans la pratique internationale sous le nom de garantie indépendante ou lettre de crédit stand-by, pris par une banque ou une autre institution ou personne ("garant/émetteur"), de payer au bénéficiaire un certain montant ou un montant déterminable sur simple demande ou sur demande accompagnée d'autres documents, conformément aux termes et à toutes conditions documentaires de l'engagement, indiquant, ou dont il peut être déduit, que le paiement est dû en raison de la non-exécution d'une obligation, ou pour toute autre éventualité, ou en raison d'un prêt ou d'une avance d'argent ou du fait de l'arrivée à échéance d'une dette du donneur d'ordre ou d'une autre personne.

2. L'engagement peut être pris :

a) À la demande ou sur les instructions du client ("donneur d'ordre") du garant/émetteur;

b) Sur les instructions d'une autre banque, d'un autre établissement ou d'une autre personne ("partie ordonnatrice") agissant à la demande de son client ("donneur d'ordre"); ou

c) Pour le compte du garant/émetteur lui-même.

3. Il peut être stipulé dans l'engagement que le paiement sera effectué sous toute forme, y compris :

a) Par paiement dans une monnaie ou unité de compte spécifiée;

b) Par acceptation d'une lettre de change (traite);

c) Par paiement différé;

d) Par la fourniture d'un article de valeur spécifié.

4. Il peut être stipulé dans l'engagement que le garant/émetteur lui-même est le bénéficiaire lorsqu'il agit pour une autre personne.

Article 3. Indépendance de l'engagement

Aux fins de la présente Convention, un engagement est indépendant lorsque l'obligation du garant/émetteur envers le bénéficiaire :

a) Ne dépend pas de l'existence ou de la validité d'une opération sous-jacente, ni de tout autre engagement (y compris une lettre de crédit stand-by ou garantie indépendante à laquelle se rapporte une confirmation ou une contre-garantie); ou

b) N'est soumise à aucun terme ou condition ne figurant pas dans l'engagement, ni à tout acte ou fait futur et incertain, à l'exception de la présentation de documents ou d'un autre acte ou fait de même nature susceptible d'être constaté par un garant/émetteur dans l'exercice de son activité.

Article 4. Internationalité de l'engagement

1. Un engagement est international si les établissements, tels qu'ils sont spéeifiés dans l'engagement, de deux des personnes suivantes sont situés dans des États différents : garant/émetteur, bénéficiaire, donneur d'ordre, partie ordonnatrice, confirmateur.

2. Aux fins du paragraphe précédent :

a) Si l'engagement mentionne plus d'un établissement pour une personne donnée, l'établissement à prendre en considération est celui qui présente la relation la plus étroite avee l'engagement;

b) Si l'engagement ne spécifie pas d'établissement pour une personne donnée, mais indique sa résidence habituelle, cette résidence est à prendre en considération pour la détermination du caractère international de l'engagement.

CHAPITRE II. INTERPRÉTATION

Article 5. Principes d'interprétation

Pour l'interprétation de la présente Convention, il sera tenu compte de son caractère international et de la nécessité de promouvoir l'uniformité de son application et d'assurer le respect de la bonne foi dans la pratique internationale en matière de garantie indépendante et de lettre de crédit stand-by.

Article 6. Définitions

Aux fins de la présente Convention et sauf disposition contraire de ladite Convention, ou à moins que le contexte ne s'y oppose :

a) Le terme "engagement" inclut une "contre-garantie" et la "confirmation d'un engagement";

b) Le terme "garant/émetteur" inclut le "contre-garant" et le "confirmateur";

c) Le terme "contre-garantie" désigne un engagement pris envers le garant/émetteur d'un autre engagement par sa partie ordonnatrice et prévoyant un paiement sur simple demande ou sur demande accompagnée d'autres documents, conformément aux termes et à toutes conditions documentaires de l'engagement, indiquant, ou dont il peut être déduit, que le paiement en vertu de cet autre engagement a été demandé à la personne émettant cet autre engagement ou effectué par elle;

d) Le terme "contre-garant" désigne la personne qui émet une contre-garantie;

e) Le terme "confirmation" d'un engagement désigne un engagement s'ajoutant à celui du garant/émetteur, et autorisé par le garant/émetteur, donnant au bénéficiaire la possibilité de demander paiement au confirmateur, au lieu du garant/émetteur, sur simple demande ou sur demande accompagnée d'autres documents, conformément aux termes et à toutes conditions documentaires de l'engagement confirmé, sans préjudice du droit du bénéficiaire à demander paiement au garant/émetteur;

f) Le terme "confirmateur" désigne la personne ajoutant une confirmation à un engagement;

g) Le terme "document" désigne une communication faite sous une forme permettant d'en préserver un enregistrement complet.

CHAPITRE III. FORME ET TENEUR DE L'ENGAGEMENT

Article 7. Émission, forme et irrévocabilité de l'engagement

1. L'émission d'un engagement se produit au moment et au lieu où l'engagement cesse d'être sous le contrôle du garant/émetteur intéressé.

2. Un engagement peut être émis sous toute forme préservant un enregistrement complet du texte dudit engagement et permettant une authentification de sa source par des méthodes généralement acceptées ou selon une procédure convenue entre le garant/émetteur et le bénéficiaire.

3. Dès le moment de l'émission d'un engagement, une demande de paiement peut être faite, conformément aux termes et conditions de l'engagement, à moins que celui-ci ne stipule un autre moment.

4. L'engagement est irrévocable dès son émission, à moins qu'il n'ait été stipulé qu'il est révocable.

Article 8. Modification

1. Un engagement ne peut être modifié, sauf sous la forme stipulée dans l'engagement ou, faute d'une telle stipulation, sous la forme visée au paragraphe 2 de l'article 7.

2. Sauf disposition contraire de l'engagement ou sauf convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, un engagement est modifié lors de l'émission de la modification si la modification a été autorisée au préalable par le bénéficiaire.

3. Sauf disposition contraire de l'engagement ou sauf convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, lorsqu'une modification n'a pas été autorisée par le bénéficiaire, l'engagement n'est modifié que lorsque le garant/émetteur reçoit un avis d'acceptation de la modification par le bénéficiaire dans une forme visée au paragraphe 2 de l'article 7.

4. La modification d'un engagement n'a d'effet sur les droits et obligations du donneur d'ordre (ou d'une partie ordonnatrice) ou d'un confirmateur de l'engagement que s'ils acceptent ladite modification.

Article 9. Transfert du droit du bénéficiaire de demander paiement

1. Le droit du bénéficiaire de demander paiement ne peut être transféré que si cela est autorisé dans l'engagement et dans la mesure où cela est autorisé et de la manière dont cela est autorisé dans l'engagement.

2. Si un engagement est désigné eomme transférable sans qu'il soit spécifié si le consentement du garant/émetteur ou de toute autre personne autorisée est requis pour qu'il y ait effectivement transfert, ni le garant/émetteur ni aucune autre personne autorisée n'est tenu d'effectuer de transfert, si ce n'est dans la mesure et de la manière expressément acceptées par lui.

Article 10. Cession du produit

1. Sauf disposition contraire de l'engagement ou sauf convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, le bénéficiaire peut céder à une autre personne tout produit auquel il peut ou pourra avoir droit en vertu de l'engagement.

2. Si le garant/émetteur, ou toute autre personne tenue d'effectuer le paiement, a reçu un avis émanant du bénéficiaire, sous une forme visée au paragraphe 2 de l'article 7, faisant état de la cession irrévocable par le bénéficiaire, le paiement au cessionnaire libère le débiteur de son obligation en vertu de l'engagement, dans la mesure du paiement qu'il effectue.

Article 11. Extinction du droit de demander paiement

1. Le droit du bénéficiaire de demander paiement en vertu de l'engagement s'éteint lorsque :

a) Le garant/émetteur a reçu une déclaration du bénéfieiaire le libérant de son obligation dans une forme visée au paragraphe 2 de l'article 7;

b) Le bénéficiaire et le garant/émetteur sont convenus de la résiliation de l'engagement dans la forme stipulée dans l'engagement ou, faute d'une telle stipulation, dans une forme visée au paragraphe 2 de l'article 7;

c) Le montant énoncé dans l'engagement a été payé, à moins que l'engagement ne prévoie un renouvellement ou une augmentation automatiques du montant disponible ou ne prévoie de toute autre manière la continuation de l'engagement;

d) La période de validité de l'engagement a expiré conformément aux dispositions de l'article 12.

2. L'engagement peut disposer, ou le garant/émetteur et le bénéficiaire peuvent convenir par ailleurs, que le renvoi au garant/émetteur du document contenant l'engagement, ou une procédure constituant un équivalent fonctionnel du renvoi du document dans le cas de l'émission d'un engagement autrement que sur papier, est requis pour que s'éteigne le droit de demander paiement, soit à lui seul, soit en conjonction avec l'un des faits visés aux alinéas a) et b) du paragraphe 1 du présent article. Toutefois, en aucun cas la conservation d'un tel document par le bénéficiaire après que le droit de demander paiement s'est éteint conformément aux alinéas c) ou d) du paragraphe 1 du présent article ne préserve un droit quelconque du bénéficiaire en vertu de l'engagement.

Article 12. Expiration

La période de validité de l'engagement expire :

a) À la date d'expiration, qui peut être une date spécifiée ou le dernier jour d'un délai déterminé énoncé dans l'engagement, étant entendu que, si la date d'expiration n'est pas un jour ouvrable là où est situé l'établissement du garant/émetteur où l'engagement est émis, ou de toute autre personne, ou dans tout autre lieu spécifié dans l'engagement pour la présentation de la demande de paiement, la période de validité expire le premier jour ouvrable suivant cette date;

b) Si l'expiration est fonction, selon l'engagement, de la survenance d'un acte ou d'un fait n'entrant pas dans la sphère d'activité du garant/émetteur, lorsque le garant/émetteur est avisé de la survenance de cet acte ou de ce fait par la présentation du document spécifié à cette fin dans l'engagement ou, si aucun document n'est spécifié, d'une attestation du bénéficiaire certifiant que l'acte ou le fait est survenu;

c) Si l'engagement n'énonce pas une date d'expiration, ou si la survenance de l'acte ou du fait dont l'expiration est réputée dépendre n'a pas encore été établie par présentation du document requis et qu'une date d'expiration n'a en outre pas été spécifiée, lorsque six ans se sont écoulés à compter de la date d'émission de l'engagement.

CHAPITRE IV. DROITS, OBLIGATIONS ET EXCEPTIONS

Article 13. Détermination des droits et obligations

1. Les droits et obligations du garant/émetteur et du bénéficiaire découlant de l'engagement sont déterminés par les termes et conditions énoncés dans l'engagement, y compris

toutes règles ou conditions générales ou tous usages qui y sont mentionnés expressément, ainsi que par les dispositions de la présente Convention.

2. Pour l'interprétation des termes et conditions de l'engagement ct pour le règlement de questions qui nc sont pas traitées dans lcs termes et conditions de l'engagement ou dans les dispositions de la présentc Convention, il sera tenu compte des règles et usages internationaux généralement acceptés de la pratique en matière de garanties indépendantes ou de lettres de crédit stand-by.

Article 14. Norme de conduite et responsabilité du garant/émetteur

1. Lorsqu'il s'acquitte de ses obligations en vertu de l'engagement et de la présente Convention, le garant/émetteur agit de bonne foi et exerce un soin raisonnable compte dûment tenu des normes généralement acceptées de la pratique internationale en matière de garanties indépendantes ou de lettres de crédit stand-by.

2. Le garant/émetteur ne peut être exonéré de sa responsabilité lorsqu'il n'agit pas de bonne foi ou s'il a commis une faute lourde.

Article 15. Demande

1. Toute demande de paiement en vertu de l'engagement est faite dans une forme visée au paragraphe 2 de l'article 7 et conformément aux termes et conditions dc l'engagement.

2. Sauf disposition contraire de l'engagement, la demande et toute attestation ou tout autre document requis par l'engagement sont présentés, durant la période où la demande de paicment peut être faite, au garant/émetteur au lieu où l'engagement a été émis.

3. Le bénéficiaire, lorsqu'il demande le paiement, est réputé certifier que la demande n'est pas de mauvaise foi et qu'aucun des éléments visés aux alinéas a), b) ou c) du paragraphe 1 de l'article 19 n'est présent.

Article 16. Examen de la demande et des documents joints

1. Le garant/émetteur examine la demande et tous documents joints conformément à la norme de conduitc mentionnée au paragraphe 1 de l'article 14. Lorsqu'il détermine si les engagcments sont conformes en apparence aux termes et conditions de l'engagement et sont cohérents entre eux, le garant/émetteur tient dûment compte de la norme applicable de la pratique internationale en matière de garanties indépendantes ou de lettres de crédit stand-by.

2. Sauf disposition contraire de l'engagement ou convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, le garant/émetteur dispose d'un délai raisonnable, mais d'un maximum de sept jours ouvrables suivant le jour de la réception de la demande et de tous documents joints :

a) Pour examiner la demande et tous documents joints;

b) Pour décider de payer ou non; et

c) S'il décide de ne pas payer, pour émettre un avis en ce sens à l'intention du bénéficiaire.

Sauf disposition contraire de l'engagement ou convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, l'avis mentionné à l'alinéa c) ci-dessus est adressé par télétransmission ou, si cela est impossible, par tout autre moyen rapide et il est motivé.

Article 17. Paiement

1. Sous réserve des dispositions de l'article 19, le garant/émetteur effectue le paiement en cas de demande conforme aux dispositions de l'article 15. Après qu'il a été déterminé que la demande de paiement est conforme auxdites dispositions, le paiement est effectué promptement, à moins que l'engagement ne prévoie un paiement différé, auquel cas le paiement est effectué à la date stipulée.

2. Tout paiement comme suite à une demande qui n'est pas conforme aux dispositions de l'article 15 est sans préjudice des droits du donneur d'ordre.

Article 18. Compensation

Sauf disposition contraire de l'engagement ou convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, le garant/émetteur peut s'acquitter de l'obligation de paiement résultant de l'engagement en se prévalant d'un droit à compensation, sauf s'il invoque une créance qui lui a été cédée par le donneur d'ordre ou la partie ordonnatrice.

Article 19. Exception à l'obligation de paiement

1. S'il est clair et patent :

a) Qu'un document n'est pas authentique ou a été falsifié;

b) Qu'aucun paiement n'est dû sur la base des motifs invoqués dans la demande et des documents joints; ou

c) Qu'eu égard au type et à l'objet de l'engagement, la demande n'a pas de justification concevable,

le garant/émetteur, agissant de bonne foi, a le droit, à l'encontre du bénéficiaire, de s'abstenir de payer.

2. Pour l'application de l'alinéa c) du paragraphe 1 du présent article, les situations dans lesquelles une demande n'a pas de justification concevable sont notamment les suivantes :

a) L'éventualité ou le risque contre lequel l'engagement est supposé protéger le bénéficiaire ne se sont indubitablement pas matérialisés;

b) L'obligation sous-jacente du donneur d'ordre a été déclarée invalide par un tribunal ou un tribunal arbitral, sauf s'il est indiqué dans l'engagement que cette éventualité relève du risque que l'engagement devait couvrir;

c) L'obligation sous-jacente a indubitablement été acquittée à la satisfaction du bénéficiaire;

d) Il apparaît clairement que l'exécution de l'obligation sous-jacente a été empêchée du fait d'une faute intentionnelle du bénéficiaire;

e) Dans le cas d'une demande de paiement d'une contre-garantie, le bénéficiaire de la contre-garantie a payé de mauvaise foi en tant que garant/émetteur de l'engagement auquel se rapporte la contre-garantie.

3. Dans les circonstances énoncées aux alinéas a), b) ou c) du paragraphe 1 du présent article, le donneur d'ordre a vocation à obtenir des mesures judiciaires provisoires en application de l'article 20.

CHAPITRE V. MESURES JUDICIAIRES PROVISOIRES

Article 20. Mesures judiciaires provisoires

1. Lorsque, sur requête du donneur d'ordre ou de la partie ordonnatrice, il apparaît qu'il y a une forte probabilité que, en ce qui eoncerne une demande présentée ou susceptible d'être présentée par le bénéficiaire, il existe une des circonstances visées aux alinéas a), b) et c) du paragraphe 1 de l'article 19, le tribunal peut, sur la base d'éléments de preuve sérieux immédiatement disponibles :

a) Prononcer une mesure provisoire ou conservatoire tendant à ce que le bénéficiaire ne reçoive pas le paiement, y compris une mesure tendant à ce que le garant/émetteur retienne le montant de l'engagement; ou

b) Prononcer une mesure provisoire ou conservatoire tendant à ce que le produit de la garantie payé au bénéficiaire soit bloqué, en prenant en considération le risque de préjudice grave que le donneur d'ordre courrait à défaut d'une telle mesure.

2. Lorsqu'il prononce une mesure provisoire ou conservatoire visée au paragraphe 1 du présent article, le tribunal peut demander au requérant de fournir la forme de garantie qu'il jugera appropriée.

3. Le tribunal ne peut prononcer une mesure provisoire ou conservatoire du type visé au paragraphe 1 du présent article pour toute raison autre que celles visées aux alinéas a), b) et c) du paragraphe 1 de l'article 19 ou l'utilisation de l'engagement à des fins délictueuses.

CHAPITRE VI. CONFLIT DE LOIS

Article 21. Choix de la loi applicable

L'engagement est régi par la loi dont le choix est :

a) Stipulé dans l'engagement ou démontré par les termes et conditions de l'engagement; ou

b) Convenu par ailleurs par le garant/émetteur et le bénéficiaire.

Article 22. Détermination de la loi applicable

A défaut de choix d'une loi conformément à l'article 21, l'engagement est régi par la loi de l'État dans lequel le garant/émetteur a l'établissement où l'engagement a été émis.

CHAPITRE VII. CLAUSES FINALES

Article 23. Dépositaire

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies est le dépositaire de la présente Convention.

Article 24. Signature, ratification, acceptation, approbation, adhésion

1. La présente Convention sera ouverte à la signature de tous les États au Siège de l'Organisation des Nations Unies, à New York, jusqu'au 11 décembre 1997.

2. La présente Convention est sujette à ratification, acceptation ou approbation par les États signataires.

3. La présente Convention sera ouverte à l'adhésion de tous les États non signataires à partir de la date à laquelle elle sera ouverte à la signature.

4. Les instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion seront déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

Article 25. Application aux unités territoriales

1. Tout État qui comprend deux unités territoriales ou plus dans lesquelles des systèmes de droit différents s'appliquent dans les matières régies par la présente Convention pourra, au moment de la signature, de la ratification, de l'acceptation, de l'approbation ou de l'adhésion, déclarer que la présente Convention s'appliquera à toutes ses unités territoriales ou seulement à l'une ou plusieurs d'entre elles et pourra à tout moment remplacer cette déclaration par une nouvelle déclaration.

2. Ces déclarations désigneront expressément les unités territoriales auxquelles la Convention s'applique.

3. Si, en vertu d'une déclaration faite conformément au présent article, la présente Convention ne s'applique pas à toutes les unités territoriales d'un État et si l'établissement du garant/émetteur ou du bénéficiaire est situé dans une unité territoriale à laquelle la Convention ne s'applique pas, cet établissement ne sera pas considéré comme étant situé dans un État contractant.

4. Si un État ne fait pas de déclaration en vertu du paragraphe 1 du présent article, la Convention s'appliquera à l'ensemble du territoire de cet État.

Article 26. Effet des déclarations

1. Les déclarations faites en vertu des dispositions de l'article 25 lors de la signature sont sujettes à confirmation lors de la ratification, de l'acceptation ou de l'approbation.

2. Les déclarations et la confirmation des déclarations seront faites par écrit et formellement notifiées au dépositaire.

3. Les déclarations prendront effet à la date de l'entrée en vigueur de la présente Convention à l'égard de l'État déclarant. Cependant, les déclarations dont le dépositaire aura reçu notification formelle après cette date prendront effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'un délai de six mois à compter de la date de leur réception par le dépositaire.

4. Tout État qui fait une déclaration en vertu de l'article 25 peut à tout moment la retirer par une notification formelle adressée par écrit au dépositaire. Ce retrait prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de six mois après la date de réception de la notification par le dépositaire.

Article 27. Réserves

Aucune réserve à la présente Convention n'est autorisée.

Article 28. Entrée en vigueur

1. La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'un délai d'un an à compter de la date du dépôt du cinquième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2. Pour tout État qui deviendra État contractant à la présente Convention après la date du dépôt du cinquième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, la présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'un délai d'un an à compter de la date du dépôt de l'instrument approprié au nom dudit État.

3. La présente Convention s'appliquera uniquement aux engagements conclus à la date de son entrée en vigueur ou après cette date à l'égard de l'État contractant visé à l'alinéa a) du paragraphe 1 de l'article premier ou de l'État contractant visé à l'alinéa b) du paragraphe 1 de l'article premier.

Article 29. Dénonciation

1. Tout État contractant peut à tout moment dénoncer la présente Convention par notification écrite adressée au dépositaire.

2. La dénonciation prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'un délai d'un an à compter de la date de réception de la notification par le dépositaire. Lorsqu'une période plus longue est spécifiée dans la notification, la dénonciation prendra effet à l'expiration de la période en question à compter de la date de réception de la notification.

Fait à New York, le onze décembre mil neuf cent quatre-vingt-quinze en un seul original, dont les textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe sont également authentiques.

En foi de quoi les plénipotentiaires soussignés, dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ О НЕЗАВИСИМЫХ ГАРАНТИЯХ И РЕЗЕРВНЫХ АККРЕДИТИВАХ

ГЛАВА I. СФЕРА ПРИМЕНЕНИЯ

Статья 1

Сфера применения

1. Настоящая Конвенция применяется к международному обязательству, о котором говорится в статье 2:

a) если коммерческое предприятие гаранта/эмитента, в котором выдано обязательство, находится в договаривающемся государстве, или

b) если нормы международного частного права отсылают к праву договаривающегося государства,

если только обязательство не исключает применение Конвенции.

2. Настоящая Конвенция применяется также к международному аккредитиву, не охватываемому статьей 2, если в нем прямо указано, что он подпадает под действие настоящей Конвенции.

3. Положения статей 21 и 22 применяются к международным обязательствам, уломянутым в статье 2 независимо от пункта 1 настоящей статьи.

Статья 2

Обязательство

1. Для целей настоящей Конвенции обязательство означает независимое обязательство, под которым в международной практике понимается независимая гарантия или резервный аккредитив и которое выдается банком или другим учреждением или лицом ("гарантом/эмитентом"), уплатить бенефициару определенную или определимую сумму по простому требованию или по требованию с представлением других документов в соответствии с любыми документарными условиями обязательства, указывающих или из которых следует, что платеж причитается по причине неисполнения какого-либо обязательства или наступления иного обстоятельства, или в уплату за заемные или авансированные денежные средства, или как платеж в погашение любой срочной задолженности принципала/приказодателя или иного лица.

2. Обязательство может быть выдано:

a) по просьбе или инструкции клиента ("принципала/приказодателя") гаранта/эмитента;

b) по инструкции другого банка, учреждения или лица ("инструктирующей стороны"), действующего по просьбе клиента ("принципала/приказодателя") этой инструктирующей стороны; или

c) по поручению самого гаранта/эмитента.

3. В обязательстве может предусматриваться платеж в любой форме, включая:

a) платеж в указанной валюте или расчетной единице;

b) акцепт переводного векселя (тратты);

c) платеж на отсроченной основе;

d) передачу оговоренной единицы стоимости.

4. В обязательстве может оговариваться, что бенефициаром является сам гарант/эмитент, когда он действует в интересах иного лица.

Статья 3

Независимость обязательства

Для целей настоящей Конвенции обязательство является независимым в случаях, когда обязательство гаранта/эмитента перед бенефициаром:

a) не зависит от наличия или действительности основной сделки или какого-либо иного обязательства (включая резервные аккредитивы или независимые гарантии, в том числе подтверждения или контргарантии); или

b) не определяется каким-либо условием, не указанным в обязательстве, или каким-либо будущим неопределенным действием или событием, за исключением представления документов или иного подобного действия или события в рамках сферы деятельности гаранта/эмитента.

Статья 4

Международный характер обязательства

1. Обязательство является международным, если указанные в обязательстве коммерческие предприятия любых двух из следующих лиц находятся в различных государствах: гарант/эмитент, бенефициар, принципал/приказодатель, инструктирующая сторона, подтверждающая сторона.

2. Для целей предыдущего пункта:

a) если в обязательстве указано более одного коммерческого предприятия данного лица, соответствующим коммерческим предприятием является то, которое имеет наиболее тесную связь с обязательством;

b) если в обязательстве не указано коммерческое предприятие данного лица, но указано его постоянное местожительство, это местожительство считается достаточным для определения международного характера обязательства.

ГЛАВА II. ТОЛКОВАНИЕ

Статья 5

Принципы толкования

При толковании настоящей Конвенции должен учитываться ее международный характер и необходимость обеспечения единообразия в ее применении и соблюдения добросовестности в международной практике независимых гарантий и резервных аккредитивов.

Статья 6

Определения

Для целей настоящей Конвенции и если иное не указано в положениях настоящей Конвенции или не требуется в соответствии с контекстом:

a) "обязательство" включает "контргарантию" и "подтверждение обязательства";

b) "гарант/эмитент" включает "контргаранта" и "подтверждающую сторону";

c) "контргарантия" означает обязательство, выдаваемое гаранту/эмитенту другого обязательства его инструктирующей стороной и предусматривающее платеж по простому требованию или по требованию с представлением других документов в соответствии с любыми документарными условиями обязательства, указывающими или из которых следует, что платеж по такому другому обязательству был востребован от лица, выдавшего это другое обязательство, или осуществлен им;

d) "контргарант" означает лицо, выдающее контргарантию;

e) "подтверждение" обязательства означает обязательство, выданное в дополнение к обязательству гаранта/эмитента по поручению гаранта/эмитента и предоставляющее бенефициару право по своему выбору востребовать платеж у подтверждающей стороны вместо гаранта/эмитента по простому требованию или по требованию с представлением других документов в соответствии с любыми документарными условиями подтвержденного обязательства без ущерба для права бенефициара востребовать платеж у гаранта/эмитента;

f) "подтверждающая сторона" означает лицо, дополняющее обязательство подтверждением;

g) "документ" означает сообщение, сделанное в форме, позволяющей обеспечить полную регистрацию содержащейся в нем информации.

ГЛАВА III. ФОРМА И СОДЕРЖАНИЕ ОБЯЗАТЕЛЬСТВА

Статья 7

Выдача, форма и безотзывность обязательства

1. Выдача обязательства происходит в тот момент и в том месте, когда и где обязательство покидает сферу контроля соответствующего гаранта/эмитента.

2. Обязательство может быть выдано в любой форме, которая позволяет обеспечить полную регистрацию текста обязательства и произвести удостоверение подлинности его источника при помощи общепризнанных средств или процедуры, согласованной между гарантом/эмитентом и бенефициаром.

3. Требование платежа может предъявляться в соответствии с условиями обязательства с момента его выдачи, если в обязательстве не указано иного срока.

4. Обязательство является безотзывным с момента выдачи, если в нем не указано, что оно является отзывным.

Статья 8

Изменение

1. Обязательство может быть изменено только в форме, указанной в самом обязательстве, или, в отсутствие такого указания, в форме, указанной в пункте 2 статьи 7.

2. Если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, обязательство считается измененным с момента выдачи изменения, если бенефициар заранее дал на него разрешение.

3. Если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, тогда как бенефициар заранее не дал разрешение на какое-либо изменение, обязательство считается измененным, только когда гарант/эмитент получит уведомление о согласии бенефициара на изменение в форме, указанной в пункте 2 статьи 7.

4. Изменение обязательства не затрагивает прав и обязанностей принципала/приказодателя (или инструктирующей стороны) или подтверждающей стороны обязательства, если только такое лицо не дает согласия на это изменение.

Статья 9

Передача права бенефициара требовать платежа

1. Право бенефициара требовать платежа может быть передано, только если это разрешено в обязательстве, а также только в том объеме и таким образом, как это разрешено в обязательстве.

2. Если обязательство определено в качестве разрешенного к передаче и прямо не указывается, требуется ли согласие гаранта/эмитента или иного уполномоченного лица на фактическую передачу, ни гарант/эмитент, ни любое другое уполномоченное лицо не обязаны осуществлять передачу, иначе как в том объеме и таким образом, на которые они прямо дали свое согласие.

Статья 10

Уступка поступлений

1. Если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, бенефициар может уступить другому лицу любые поступления, на которые он может иметь или может получить право согласно обязательству.

2. Если гарант/эмитент или другое лицо, обязанное произвести платеж, получает уведомление, исходящее от бенефициара, в форме, указанной в пункте 2 статьи 7, о совершении им безотзывной уступки платеж цессионарию освобождает должника в объеме его платежа от ответственности по данному обязательству.

Статья 11

Прекращение права требовать платежа

1. Право бенефициара требовать платежа по обязательству прекращается, когда:

a) гарант/эмитент получил заявление бенефициара об освобождении от ответственности в форме, указанной в пункте 2 статьи 7;

b) бенефициар и гарант/эмитент выразили согласие на прекращение обязательства в форме, указанной в обязательстве, или, при отсутствии такого указания, в форме, указанной в пункте 2 статьи 7;

c) сумма обязательства была уплачена, за исключением случаев, когда обязательство предусматривает автоматическое возобновление или автоматическое увеличение этой суммы или иным образом предусматривает продолжение действия обязательства;

d) срок действия обязательства истекает в соответствии с положениями статьи 12.

2. В обязательстве может быть указано или гарант/эмитент и бенефициар могут иным образом договориться о том, что возвращение документа, содержащего обязательство, гаранту/эмитенту или соблюдение процедуры, функционально эквивалентной возвращению документа в случае, когда обязательство выдано в небумажной форме, необходимо для прекращения права требования

платежа само по себе или в сочетании с одним из событий, указанных в подпунктах (a) и (b) пункта 1 настоящей статьи. Однако удержание любого такого документа бенефициаром после прекращения права требования платежа в соответствии с подпунктом (c) или (d) пункта 1 настоящей статьи ни в коем случае не сохраняет за бенефициаром каких-либо прав по обязательству.

Статья 12

Истечение срока действия

Срок действия обязательства истекает:

a) по наступлении даты истечения срока действия, которая может представлять собой оговоренную календарную дату или последний день фиксированного срока, указанного в обязательстве, при условии, что, если дата истечения срока действия является нерабочим днем в месте нахождения коммерческого предприятия гаранта/эмитента, в котором выдано обязательство, или иного лица или в ином месте, указанном в обязательстве для целей представления требования платежа, срок действия истекает в первый следующий рабочий день;

b) если истечение срока действия зависит согласно обязательству от совершения какого-либо действия или наступления события, не входящего в сферу деятельности гаранта/эмитента, - когда гаранта/эмитента информируют о том, что действие или событие имело место на основании представления документа, указанного для этой цели в обязательстве, или, если такой документ не указан, на основании удостоверения бенефициаром того, что такое действие или событие имело место;

c) если в обязательстве не указана дата истечения срока действия или если совершение указанного действия или наступление события, от которых зависит истечение срока действия, еще не установлено путем представления требуемого документа и дата истечения срока действия не указана дополнительно, - по прошествии шести лет с даты выдачи обязательства.

ГЛАВА IV. ПРАВА, ОБЯЗАННОСТИ И ВОЗРАЖЕНИЯ

Статья 13

Определение прав и обязанностей

1. Права и обязанности гаранта/эмитента и бенефициара, вытекающие из обязательства, определяются условиями, установленными в обязательстве, включая конкретно упомянутые в нем правила, общие условия или обычаи, а также положения настоящей Конвенции.

2. При толковании условий обязательства и урегулировании вопросов, не охваченных условиями обязательства или положениями настоящей Конвенции, учитываются общепризнанные международные правила и обычаи практики независимых гарантий и резервных аккредитивов.

Статья 14

Стандарт поведения и ответственность гаранта/эмитента

1. При исполнении своих обязанностей по обязательству и настоящей Конвенции гарант/эмитент действует добросовестно и проявляет разумную осмотрительность, должным образом учитывая общепризнанные стандарты международной практики независимых гарантий или резервных аккредитивов.

2. Гарант/эмитент не может быть освобожден от ответственности за недобросовестные действия или за грубую небрежность.

Статья 15

Требование

1. Любое требование платежа по обязательству предъявляется в форме, указанной в пункте 2 статьи 7, и в соответствии с условиями обязательства.

2. Если иное не оговорено в обязательстве, требование и любое удостоверение или иной документ, требуемый по обязательству, представляется гаранту/эмитенту в течение срока, в который может быть предъявлено требование платежа, в месте выдачи обязательства.

3. Считается, что при требовании платежа бенефициар удостоверяет, что его требование не является недобросовестным и что не присутствует ни один из элементов, упомянутых в подпунктах (a), (b) и (c) пункта 1 статьи 19.

Статья 16

Рассмотрение требования и сопровождающих документов

1. Гарант/эмитент рассматривает требование и любые сопровождающие документы в соответствии со стандартом поведения, указанным в пункте 1 статьи 14. При определении того, соответствуют ли эти документы по внешним признакам условиям обязательства и согласуются ли они друг с другом, гарант/эмитент должным образом учитывает международный стандарт практики независимых гарантий и резервных аккредитивов.

2. Если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, гаранту/эмитенту предоставляется разумный срок, однако не более семи рабочих дней, отсчитываемых со следующего дня после дня получения требования и любых сопровождающих документов, для:

a) рассмотрения требования и любых сопровождающих документов;

b) принятия решения о платеже;

c) направления соответствующего уведомления бенефициару, если принимается решение не производить платеж.

Уведомление, упомянутое в подпункте (c) выше, если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, направляется с помощью электронных средств связи или, если это невозможно, других оперативных средств, и в нем указывается основание для решения не производить платеж.

Статья 17

Платеж

1. С учетом статьи 19 гарант/эмитент производит платеж по требованию, представленному в соответствии с положениями статьи 15. После определения соответствия требования платежа условиям обязательства платеж производится незамедлительно,

если только в обязательстве не оговорена отсрочка платежа, и в этом случае платеж производится в оговоренный срок.

2. Любой платеж по требованию, не соответствующий положениям статьи 15, не затрагивает прав принципала/приказодателя.

Статья 18

Зачет

Если иное не оговорено в обязательстве или иным образом не согласовано между гарантом/эмитентом и бенефициаром, гарант/эмитент может произвести платеж по обязательству путем использования права зачета требований, за исключением любого требования, уступленного ему принципалом/приказодателем или инструктирующей стороной.

Статья 19

Исключение из обязательства производить платеж

1. Если совершенно очевидно, что:

a) какой-либо документ не является подлинным или был подделан;

b) платеж не причитается на основании, указанном в требовании и вспомогательных документах; или

c) с учетом вида и цели обязательства для требования не имеется достаточных оснований,

гарант/эмитент, действуя добросовестно, имеет по отношению к бенефициару право приостановить платеж.

2. Для целей подпункта (c) пункта 1 настоящей статьи требование не имеет достаточных оснований в следующих случаях:

a) обстоятельство или риск, на случай которых обязательство должно было обеспечить бенефициара, бесспорно, не возникли;

b) основное обязательство принципала/приказодателя объявлено недействительным судом или арбитражем, если только в обязательстве не указано, что такое обстоятельство охватывается риском, на случай которого выдано обязательство;

c) основное обязательство, бесспорно, было исполнено удовлетворительным для бенефициара образом;

d) исполнению основного обязательства явно воспрепятствовало умышленное неправомерное поведение бенефициара;

e) при предъявлении требования по контргарантии бенефициар этой контргарантии, действуя в качестве гаранта/эмитента обязательства, к которому относится данная контргарантия, недобросовестно производит платеж.

3. В обстоятельствах, упомянутых в подпунктах (a), (b) и (c) пункта 1 настоящей статьи, принципал/приказодатель имеет право на временные судебные меры согласно статье 20.

ГЛАВА V. ВРЕМЕННЫЕ СУДЕБНЫЕ МЕРЫ

Статья 20

Временные судебные меры

1. В случае, когда на основании заявления принципала/приказодателя или инструктирующей стороны можно сделать вывод, что существует большая вероятность того, что в требовании, которое предъявлено или предположительно будет предъявлено бенефициаром, присутствует одно из обстоятельств, указанных в подпунктах (a), (b) и (c) пункта 1 статьи 19, суд на основании непосредственно имеющихся в его распоряжении веских доказательств может:

a) выдать предварительный приказ, запрещающий бенефициару принимать платеж, включая приказ о задержании гарантом/эмитентом средств по обязательству, или

b) выдать предварительный приказ о блокировании поступлений по обязательству, уплаченных бенефициару, с учетом того, что отсутствие такого приказа могло бы причинить принципалу/приказодателю серьезный ущерб.

2. При выдаче предварительного приказа, упомянутого в пункте 1 настоящей статьи, суд может потребовать от лица, ходатайствующего о таком приказе, представить такой вид обеспечения, который суд сочтет необходимым.

3. Суд не может выдать предварительный приказ, о котором говорится в пункте 1 настоящей статьи, на основании какого-либо возражения против платежа, иного, чем возражения, указанные в подпунктах (a), (b) и (c) пункта 1 статьи 19, или в случае использования обязательства в преступных целях.

ГЛАВА VI. КОЛЛИЗИЯ НОРМ ПРАВА

Статья 21

Выбор применимого права

Обязательство регулируется правом, выбор которого:

a) оговорен в обязательстве или вытекает из условий обязательства; или

b) иным образом согласован между гарантом/эмитентом и бенефициаром.

Статья 22

Определение применимого права

В отсутствие выбора права в соответствии со статьей 21 обязательство регулируется правом государства, где находится коммерческое предприятие гаранта/эмитента, в котором обязательство было выдано.

ГЛАВА VII. ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 23

Депозитарий

Депозитарием настоящей Конвенции является Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья 24

Подписание, ратификация, принятие, утверждение, присоединение

1. Настоящая Конвенция открыта для подписания всеми государствами в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке до 11 декабря 1997 года.

2. Настоящая Конвенция подлежит ратификации, принятию или утверждению подписавшими ее государствами.

3. Настоящая Конвенция открыта для присоединения всех не подписавших ее государств с даты открытия ее для подписания.

4. Ратификационные грамоты, документы о принятии, утверждении и присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 25

Применение в отношении территориальных единиц

1. Если государство имеет две или более территориальные единицы, в которых применяются различные системы права по вопросам, являющимся предметом регулирования настоящей Конвенции, то оно может в момент подписания, ратификации, принятия, утверждения или присоединения заявить, что настоящая Конвенция распространяется на все его территориальные единицы или только на одну или несколько из них, и может в любое время представить другое заявление вместо ранее сделанного.

2. В этих заявлениях должны ясно указываться территориальные единицы, на которые распространяется Конвенция.

3. Если в силу заявления, сделанного в соответствии с данной статьей, настоящая Конвенция распространяется не на все территориальные единицы какого-либо государства, а местонахождение коммерческого предприятия гаранта/эмитента или бенефициара находится в территориальной единице, на которую Конвенция не распространяется, это коммерческое предприятие не рассматривается как находящееся в Договаривающемся государстве.

4. Если государство не делает заявления в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, Конвенция распространяется на все территориальные единицы этого государства.

Статья 25

Вступление заявления в силу

1. Заявления в соответствии со статьей 25, сделанные во время подписания, подлежат подтверждению при ратификации, принятии или утверждении.

2. Заявления и подтверждения заявлений делаются в письменной форме и официально сообщаются депозитарию.

3. Заявление вступает в силу одновременно со вступлением в силу настоящей Конвенции в отношении соответствующего государства. Однако заявление, о котором депозитарий получает официальное уведомление после такого вступления в силу, вступает в силу с первого дня месяца по истечении шести месяцев после даты его получения депозитарием.

4. Любое государство, которое делает заявление в соответствии со статьей 25, может отказаться от него в любое время посредством официального уведомления в письменной форме на имя депозитария. Такой отказ вступает в силу с первого дня месяца по истечении шести месяцев после даты получения уведомления депозитарием.

Статья 27

Оговорки

Никакие оговорки не могут быть сделаны к настоящей Конвенции.

Статья 28

Вступление в силу

1. Настоящая Конвенция вступает в силу с первого дня месяца по истечении одного года после даты сдачи на хранение пятой ратификационной грамоты или документа о принятии, утверждении или присоединении.

2. Для каждого государства, становящегося Договаривающимся государством настоящей Конвенции после даты сдачи на хранение пятой ратификационной грамоты или документа о принятии, утверждении или присоединении, настоящая Конвенция вступает в силу с первого дня месяца по истечении одного года после даты сдачи на хранение соответствующего документа от имени этого государства.

3. Настоящая Конвенция применяется только к обязательствам, выданным в дату вступления или после даты вступления настоящей Конвенции в силу для Договаривающегося государства, упомянутого в подпункте (a), или Договаривающегося государства, упомянутого в подпункте (b) пункта 1 статьи 1.

Статья 29

Денонсация

1. Настоящая Конвенция может быть в любое время денонсирована Договаривающимся государством путем направления депозитарию письменного уведомления.

2. Денонсация приобретает силу с первого дня месяца по истечении одного года после получения депозитарием такого уведомления. Если в уведомлении указан более длительный срок, то денонсация приобретает силу по истечении этого срока после получения депозитарием такого уведомления.

СОВЕРШЕНО в Нью-Йорке одиннадцатого дня декабря тысяча девятьсот девяносто пятого года в единственном экземпляре, тексты которого на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся полномочные представители, должным образом уполномоченные своими правительствами, подписали настоящую Конвенцию.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

Convención de las Naciones Unidas sobre Garantías Independientes y Cartas de Crédito Contingente

Capítulo I

ÁMBITO DE APLICACIÓN

Artículo 1

Ámbito de aplicación

1. La presente Convención será aplicable a las promesas internacionales mencionadas en el artículo 2:

a) Si el establecimiento del garante/emisor en que se emite la promesa se halla en un Estado contratante; o

b) Si las normas de derecho internacional privado conducen a la aplicación de la ley de un Estado contratante;

a menos que la promesa excluya la aplicación de la Convención.

2. La presente Convención se aplicará también a toda carta de crédito internacional distinta de las recogidas en el artículo 2, cuando se diga expresamente en ella que queda sometida a la presente Convención.

3. Lo dispuesto en los artículos 21 y 22 será aplicable a las promesas internacionales mencionadas en el artículo 2 con independencia de la regla enunciada en el párrafo 1 del presente artículo.

Artículo 2

Promesa

1. Para los fines de la presente Convención, una promesa es una obligación independiente, conocida en la práctica internacional como garantía independiente o carta de crédito contingente, asumida por un banco o alguna otra institución o persona ("garante/emisor"), de pagar al beneficiario una suma determinada o determinable a su simple reclamación o a su reclamación acompañada de otros documentos, con arreglo a las cláusulas y cualesquiera condiciones documentarias de la obligación, donde

se indique, o de donde se infiera, que el pago se debe en razón de la omisión en el cumplimiento de una obligación, o por otra contingencia, o por dinero prestado o adelantado, o a raíz de una deuda vencida contraída por el solicitante o por otra persona.

2. La promesa podrá otorgarse:

a) A solicitud o por instrucciones del cliente ("solicitante") del garante/emisor;

b) Conforme a las instrucciones recibidas de otro banco, institución o persona ("parte ordenante") que haya actuado a instancias del cliente ("solicitante") de esa parte ordenante; o

c) En nombre propio por el garante/emisor.

3. En la promesa podrá disponerse que el pago se efectúe de cualquier forma, incluyendo:

a) El pago en determinada moneda o unidad de cuenta;

b) La aceptación de una letra de cambio;

c) Un pago diferido;

d) La entrega de determinado artículo de valor.

4. En la promesa se podrá disponer que el garante/emisor sea igualmente el beneficiario cuando actúe a favor de otra persona.

Artículo 3

Independencia de la promesa

Para los fines de la presente Convención, una promesa será independiente cuando la obligación del garante/emisor frente al beneficiario:

a) No dependa de la existencia o validez de una operación subyacente, ni de ninguna otra promesa (inclusive la carta de crédito

contingente o la garantía independiente a la que se refiera una confirmación o una contragarantía); o

b) No esté sujeta a ninguna cláusula que no aparezca en la promesa ni a ningún acto o hecho futuro e incierto, salvo la presentación de documentos u otro acto o hecho análogo comprendido en el giro de los negocios del garante/emisor.

Artículo 4

Internacionalidad de la promesa

1. Una promesa será internacional cuando estén situados en distintos Estados los establecimientos consignados en ella de cualesquiera dos de las siguientes personas: garante/emisor, beneficiario, solicitante, parte ordenante, confirmante.

2. Para los fines del párrafo anterior:

a) Cuando en la promesa se enumere más de un establecimiento de determinada persona, el establecimiento pertinente será el que tenga una relación más estrecha con la promesa;

b) Si en la promesa no se especifica un establecimiento respecto de determinada persona pero sí su domicilio habitual, ese domicilio será pertinente para determinar el carácter internacional de la promesa.

Capítulo II

INTERPRETACIÓN

Artículo 5

Principios de interpretación

En la interpretación de la presente Convención se habrá de tener en cuenta su carácter internacional y la necesidad de promover la uniformidad en su aplicación y la observancia de la buena fe en la práctica internacional en materia de garantías independientes y de cartas de crédito contingente.

Artículo 6

Definiciones

Para los fines de la presente Convención y salvo que el contexto o alguna disposición de la presente Convención requiera otra cosa:

a) Por "promesa" se entenderá también "contragarantía" y "confirmación de una promesa";

b) Por "garante/emisor" se entenderá también "contragarante" y "confirmante";

c) Por "contragarantía" se entenderá una promesa dada al garante/emisor de otra promesa por su parte ordenante en la que se disponga el pago a su simple reclamación o a su reclamación acompañada de otros documentos, con arreglo a las cláusulas y cualesquiera condiciones documentarias de la promesa, donde se indique o de la cual o de los cuales se infiera que se ha reclamado el pago conforme a esa otra promesa a la persona que la emitió, o que esa persona ha efectuado ese pago;

d) Por "contragarante" se entenderá la persona que emita una contragarantía;

e) Por "confirmación" de una promesa se entenderá una promesa que se añade a la del garante/emisor, y autorizada por él, en virtud de la cual el beneficiario podrá optar por reclamar el pago al confirmante en vez de al garante/emisor, a su simple reclamación o a su reclamación acompañada de otros documentos, con arreglo a las cláusulas y cualesquiera condiciones documentarias de la promesa confirmada, sin perjuicio de su derecho a reclamar el pago del garante/emisor;

f) Por "confirmante" se entenderá la persona que aporte una confirmación a una promesa;

g) Por "documento" se entenderá la comunicación hecha en una forma por la que se deje constancia completa de su contenido.

Capítulo III

FORMA Y CONTENIDO DE LA PROMESA

Artículo 7

Emisión, forma e irrevocabilidad de la promesa

1. La emisión de una promesa acontece en el momento y lugar en que la promesa sale de la esfera de control del garante/emisor de que se trate.

2. Se puede emitir una promesa en cualquier forma por la que se deje constancia del texto de la promesa y que permita autenticar su origen por un medio generalmente aceptado o un procedimiento convenido al efecto por el garante/emisor y el beneficiario.

3. Desde el momento de emisión de una promesa, una reclamación de pago podrá hacerse de acuerdo con los términos de la promesa, a menos que la promesa establezca un momento diferente.

4. Una promesa es irrevocable, a menos que se disponga, en el momento de su emisión, que es revocable.

Artículo 8

Modificación

1. No se podrá modificar una promesa excepto en la forma que se disponga en la misma promesa o, en su defecto, en una de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7.

2. De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa o de no haberse acordado lo contrario en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario, una modificación será válida en el momento de su emisión siempre que la modificación haya sido previamente autorizada por el beneficiario.

3. De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa o de no haberse acordado lo contrario en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario, cuando una modificación no haya sido previamente autorizada

por el beneficiario, la promesa sólo quedará modificada cuando el garante/emisor reciba una notificación de que la modificación ha sido aceptada por el beneficiario, en una de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7.

4. La modificación de una promesa no afectará los derechos y las obligaciones del solicitante (o de una parte ordenante) o de un confirmante de la promesa, a menos que esa persona consienta en la modificación.

Artículo 9

Transferencia del derecho del beneficiario a reclamar el pago

1. El derecho del beneficiario a reclamar un pago con fundamento en la promesa sólo podrá transferirse de autorizarlo la promesa, y únicamente en la medida y en la forma en que ésta lo haya autorizado.

2. Cuando una promesa haya sido designada como transferible sin que se especifique si se requiere o no para su transferencia efectiva el consentimiento del garante/emisor o de otra persona autorizada, ni el garante/emisor ni dicha persona estarán obligados a efectuar la transferencia, sino en la medida y en la forma en que la hayan expresamente consentido.

Artículo 10

Cesión del derecho al cobro

1. A menos que se disponga otra cosa en la promesa o que el garante/emisor y el beneficiario hayan acordado lo contrario en otra parte, el beneficiario podrá ceder a otra persona cualquier suma que le sea debida, o que pueda llegar a debérsele, al amparo de la promesa.

2. Si el garante/emisor u otra persona obligada a efectuar el pago ha recibido, en una de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7, una notificación procedente del beneficiario de la cesión irrevocable efectuada por dicho beneficiario, el pago al cesionario liberará al deudor, en la cuantía de dicho pago, de su obligación derivada de la promesa.

ARTICULO 11

Extinción del derecho a reclamar el pago

1. El derecho del beneficiario a reclamar el pago con arreglo a la promesa se extinguirá cuando:

a) El garante/emisor haya recibido una declaración del beneficiario liberándolo de su obligación en una de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7;

b) El beneficiario y el garante/emisor hayan convenido en la rescisión de la promesa en la forma que se disponga en la promesa o, en su defecto, en alguna de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7;

c) Se haya pagado la suma consignada en la promesa, a menos de que la promesa haya previsto la renovación automática o un aumento automático de la suma consignada o haya dispuesto de otro modo la continuación de la promesa;

d) El período de validez de la promesa haya vencido de conformidad con lo dispuesto en el artículo 12.

2. La promesa podrá disponer, o el garante/emisor y el beneficiario podrán convenir en otra parte, que la devolución al garante/emisor del documento que contenga la promesa, o algún trámite funcionalmente equivalente a esa devolución de haberse emitido la promesa en forma que no sea sobre papel, será necesaria para la extinción del derecho a reclamar el pago, por sí misma o conjuntamente con uno de los hechos mencionados en los incisos a) y b) del párrafo 1 del presente artículo. Sin embargo, la retención de dicho documento por el beneficiario después de la extinción del derecho a reclamar el pago de conformidad con los incisos c) o d) del párrafo 1 del presente artículo no preservará derecho alguno del beneficiario con fundamento en la promesa.

Artículo 12

Vencimiento

El período de validez de la promesa vencerá:

a) En la fecha de vencimiento, que podrá ser una fecha señalada en la promesa o el último día de un plazo en ella fijado, en la inteligencia de que, si la fecha de vencimiento no es día laborable en el lugar del establecimiento del garante/emisor en el que se haya emitido la promesa, o en el de otra persona o en otro lugar indicado en la promesa para la presentación de la reclamación de pago, el vencimiento ocurrirá en el primer día laborable siguiente:

b) Si, a tenor de la promesa, el vencimiento depende de que se produzca un acto o hecho que quede fuera del ámbito de las actividades del garante/emisor, cuando el garante/emisor sea informado de que ese acto o hecho se ha producido mediante la presentación del documento previsto al efecto en la promesa o, de no haberse previsto dicho documento, cuando reciba la certificación del beneficiario de que el acto o hecho ha tenido lugar;

c) Si la promesa no ha señalado la fecha de vencimiento, o si aún está por determinarse mediante la presentación del documento requerido el acto o hecho determinante del vencimiento, y además no se ha señalado una fecha de vencimiento, al transcurrir seis años de la fecha de emisión de la promesa.

Capítulo IV

DERECHOS, OBLIGACIONES Y EXCEPCIONES

Artículo 13

Determinación de los derechos y obligaciones

1. Los derechos y las obligaciones del garante/emisor y del beneficiario fundados en la promesa se regirán por los términos de la misma, así como por cualesquiera reglas, condiciones generales o usos a los que se haga remisión explícita en la promesa, y por lo dispuesto en la presente Convención.

2. Al interpretar los términos de la promesa y para resolver cuestiones que no estén reguladas ni en las cláusulas de la promesa ni en las disposiciones de la presente Convención, habrán de tenerse en cuenta las reglas y usos internacionales generalmente aceptados en la práctica de las garantías independientes o de las cartas de crédito contingente.

Artículo 14

Normas de conducta y responsabilidad del garante/emisor

1. En el cumplimiento de sus obligaciones fundadas en la promesa y en la presente Convención, el garante/emisor actuará de buena fe y con la debida diligencia teniendo debidamente en cuenta las normas de la práctica internacional generalmente aceptadas en materia de garantías independientes o de cartas de crédito contingente.

2. El garante/emisor no podrá ser exonerado de responsabilidad por no haber obrado de buena fe o por su conducta gravemente negligente.

Artículo 15

Reclamación

1. Toda reclamación de pago fundada en la promesa deberá hacerse en alguna de las formas previstas en el párrafo 2 del artículo 7 y a tenor de los términos de la promesa.

2. De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa, la reclamación y cualquier certificación u otro documento requerido en la promesa deberán ser presentados al garante/emisor dentro del plazo en que pueda efectuarse la reclamación y en el lugar en que la promesa fue emitida.

3. Se entenderá que, al reclamar el pago, el beneficiario está acreditando que la reclamación no es de mala fe y que no se dan ninguna de las circunstancias mencionadas en los incisos a), b) y c) del párrafo 1 del artículo 19.

Artículo 16

Examen de la reclamación y de los documentos que la acompañan

1. El garante/emisor deberá examinar la reclamación y cualquier documento que la acompañe conforme a la norma de conducta enunciada en el párrafo 1 del artículo 14. Para comprobar si los documentos son evidentemente conformes con los términos de la promesa y si son coherentes entre sí, el garante/emisor deberá tener debidamente en cuenta la norma internacional aplicable en la práctica internacional en materia de garantías independientes o de cartas de crédito contingente.

2. De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa o de no haberse acordado lo contrario en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario, el garante/emisor dispondrá de un plazo razonable, pero que no excederá de siete días laborables contados a partir del día de recepción de la reclamación y de cualquier documento que la acompañe, para:

a) Examinar la reclamación y cualquier documento que la acompañe;

b) Decidir si efectúa o no el pago;

c) Si la decisión es de no pagar, notificársela al beneficiario.

De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa o de no haberse acordado lo contrario en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario, la notificación mencionada en el anterior inciso c) deberá efectuarse por teletransmisión o, de no ser ello posible, por otro medio expedito y en ella deberá indicarse el motivo de la decisión de no pagar.

Artículo 17

Pago

1. Sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 19, el garante/emisor deberá pagar toda reclamación presentada que sea conforme con lo dispuesto en el artículo 15. Tras determinarse que una reclamación de pago guarda esa conformidad, el pago deberá efectuarse sin demora, a menos que la promesa disponga un pago diferido, en cuyo caso el pago deberá efectuarse en el momento señalado.

2. Todo pago contra una reclamación que no sea conforme con lo dispuesto en el artículo 15 no perjudicará los derechos del solicitante.

Artículo 18

Compensación

De no haberse dispuesto otra cosa en la promesa o de no haberse acordado lo contrario en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario, el garante/emisor podrá cumplir con la obligación de pago contraída en la promesa haciendo valer un derecho de compensación, con tal de que no invoque un crédito que le haya sido cedido per el solicitante o por la parte ordenante.

Artículo 19

Excepción a la obligación de realizar el pago

1. De ser claro y manifiesto que:

a) Algún documento no es auténtico o está falsificado:

b) El pago no es debido en razón del fundamento alegado en la reclamación y en los documentos justificativos; o

c) A juzgar por el tipo y la finalidad de la promesa, la reclamación carece de todo fundamento:

el garante/enisor, que esté obrando de buena fe, tendrá el derecho frente al beneficiario de retener el pago.

2. Para los efectos del inciso c) del párrafo 1 del presente artículo, se indican a continuación ciertos supuestos en los que la reclamación carecería de todo fundamento:

a) Cuando sea indudable que no se ha producido la contingencia o el riesgo, contra los que la promesa proteja al beneficiario;

b) Cuando la obligación subyacente del solicitante haya sido declarada inválida por un tribunal judicial o arbitral, a menos que en la

promesa se indique que tal contingencia forma parte del riesgo cubierto por la promesa;

c) Cuando sea indudable que se ha cumplido la obligación subyacente a plena satisfacción del beneficiario;

d) Cuando el cumplimiento de la obligación subyacente se haya visto claramente impedido por el comportamiento doloso del beneficiario;

e) Cuando se presente una reclamación al amparo de una contragarantía y el beneficiario de la contragarantía haya pagado de mala fe en su calidad de garante/emisor de la promesa a que se refiera dicha contragarantía.

3. En las circunstancias enunciadas en los incisos a), b) y c) del párrafo 1 del presente artículo, el solicitante tendrá derecho a obtener medidas judiciales provisionales de conformidad con el artículo 20.

Capítulo V

MEDIDAS JUDICIALES PROVISIONALES

Artículo 20

Medidas judiciales provisionales

1. Cuando, a raíz de una demanda presentada por el solicitante o por la parte ordenante, se demuestre que es muy probable que, en una reclamación que el beneficiario haya presentado o vaya a presentar, concurre una de las circunstancias enunciadas en los incisos a), b) y c) del párrafo 1 del artículo 19, el tribunal, sobre la base de pruebas sólidas inmediatamente obtenibles, podrá:

a) Dictar un mandamiento preventivo a fin de que el beneficiario no reciba el pago, incluyendo una orden de que el garante/emisor retenga el importe de la promesa; o

b) Dictar un mandamiento preventivo a fin de que se disponga el bloqueo del importe de la promesa pagado al beneficiario, tomando en consideración el riesgo de que se ocasione al solicitante un perjuicio grave, de no dictarse esa medida.

2. El tribunal, al dictar el mandamiento preventivo a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo, podrá requerir de la persona que lo solicite el otorgamiento de una caución en la forma que el tribunal juzgue apropiada.

3. El tribunal no podrá dictar un mandamiento preventivo del tipo mencionado en el párrafo 1 del presente artículo por un motivo que no sea una de las circunstancias enunciadas en los incisos a), b) y c) del párrafo 1 del artículo 19, o la utilización de la promesa para fines delictivos.

Capítulo VI

CONFLICTO DE LEYES

Artículo 21

Elección de la ley aplicable

La promesa se regirá por la ley que:

a) Se designe en la promesa o sea deducible de los términos de la misma; o

b) Se convenga en otra parte por el garante/emisor y el beneficiario.

Artículo 22

Determinación de la ley aplicable

De no haber sido elegida la ley aplicable con arreglo al artículo 21, la promesa se regirá por la ley del Estado en que el garante/emisor tenga el establecimiento donde la promesa haya sido emitida.

Capítulo VII

CLÁUSULAS FINALES

Artículo 23

Depositario

El Secretario General de las Naciones Unidas es el depositario de la presente Convención.

Artículo 24

Firma, ratificación, aceptación, aprobación, adhesión

1. La presente Convención estará abierta a la firma de todos los Estados en la Sede de las Naciones Unidas, Nueva York, hasta el 11 de diciembre de 1997.

2. La presente Convención estará sujeta a ratificación, aceptación o aprobación por los Estados signatarios.

3. La presente Convención estará abierta a la adhesión de todos los Estados que no sean Estados signatarios desde la fecha en que quede abierta a la firma.

4. Los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 25

Aplicación a las unidades territoriales

1. Todo Estado integrado por dos o más unidades territoriales en las que sea aplicable un régimen jurídico distinto en relación con las materias objeto de la presente Convención podrá declarar en el momento de dar su firma, ratificación, aceptación, aprobación o adhesión a la misma que la presente Convención será aplicable a todas sus unidades

territoriales, o sólo a una o varias de ellas, y podrá en cualquier momento sustituir por otra su declaración original.

2. En esas declaraciones se hará constar expresamente a qué unidades territoriales será aplicable la Convención.

3. Si, en virtud de una declaración hecha conforme a este artículo, la presente Convención no se aplica a todas las unidades territoriales de un Estado y si el establecimiento del garante/emisor o del beneficiario se encuentra en una unidad territorial a la que la Convención no es aplicable, se considerará que ese establecimiento no se halla en un Estado Contratante.

4. Si un Estado no hace ninguna declaración conforme al párrafo 1 del presente artículo, la Convención será aplicable a todas las unidades territoriales de ese Estado.

Artículo 26

Efecto de las declaraciones

1. Toda declaración efectuada a tenor del artículo 25 en el momento de la firma estará sujeta a confirmación cuando se proceda a la ratificación, la aceptación o la aprobación.

2. Toda declaración o confirmación de declaración deberá constar por escrito y será notificada formalmente al depositario.

3. Toda declaración surtirá efecto en el momento de la entrada en vigor de la presente Convención respecto del Estado de que se trate. No obstante, toda declaración de la que el depositario reciba notificación formal después de esa entrada en vigor surtirá efecto el primer día del mes siguiente a la fecha de vencimiento de un plazo de seis meses contado a partir de la fecha en que haya sido recibida por el depositario.

4. Todo Estado que haga una declaración a tenor del artículo 25 podrá retirarla en cualquier momento mediante notificación oficial por escrito al depositario, que surtirá efecto el primer día del mes siguiente a la fecha de vencimiento de un plazo de seis meses contado a partir de la fecha en que el depositario haya recibido la notificación.

Artículo 27

Reservas

No se podrán hacer reservas a la presente Convención.

Artículo 28

Entrada en vigor

1. La presente Convención entrará en vigor el primer día del mes siguiente a la fecha de vencimiento de un plazo de un año contado a partir de la fecha en que haya sido depositado el quinto instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

2. Para cada Estado que llegue a ser Estado Contratante en la presente Convención con posterioridad a la fecha en que se haya depositado el quinto instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, la Convención entrará en vigor el primer día del mes siguiente a la fecha de vencimiento del plazo de un año contado a partir de la fecha en que haya sido depositado el instrumento pertinente en nombre de ese Estado.

3. La presente Convención será aplicable únicamente a las promesas emitidas con posterioridad o en la propia fecha de la entrada en vigor de la Convención respecto de un Estado Contratante mencionado en los incisos a) o b) del párrafo 1 del artículo 1.

Artículo 29

Denuncia

1. Todo Estado Contratante podrá denunciar la presente Convención en cualquier momento mediante notificación hecha por escrito al depositario.

2. La denuncia surtirá efecto el primer día del mes siguiente a la fecha de vencimiento del plazo de un año contado a partir de la fecha en que la notificación haya sido recibida por el depositario. Cuando en la notificación se establezca un plazo más largo, la denuncia surtirá efecto

al vencer dicho plazo, contado a partir de la fecha en que la notificación haya sido recibida por el depositario.

HECHO en Nueva York, el día once de diciembre de mil novecientos noventa y cinco, en un solo original, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los plenipotenciarios infrascritos, debidamente autorizados por sus respectivos Gobiernos, han firmado la presente Convención.

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

UNITED NATIONS

UNITED NATIONS CONVENTION ON INDEPENDENT GUARANTEES AND STAND-BY LETTERS OF CREDIT ADOPTED BY THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS ON 11 DECEMBER 1995

PROCES-VERBAL OF RECTIFICATION OF THE ORIGINAL OF THE CONVENTION

THE SECRETARY-GENERAL OF THE UNITED NATIONS, acting in his capacity as depositary of the United Nations Convention on Independent Guarantees and Stand-by Letters of Credit, adopted by the General Assembly of the United Nations on 11 December 1995,

WHEREAS it appears that the original of the Convention (Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts) contains errors,

WHEREAS the corresponding proposed corrections have been communicated to all interested States by depositary notification C.N.154.1997.TREATIES-1 of 22 April 1997,

WHEREAS at the end of a period of 90 days from the date of that communication, no objection had been notified,

HAS CAUSED the corrections indicated in the annex to this Procès-verbal to be effected in the original of the Convention (Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts), which corrections also apply to the certified true copies of the Convention established on 6 March 1996.

IN WITNESS WHEREOF, I, Paul Szasz, Acting Director and Deputy to the Under-Secretary-General in chage of the Office of Legal Affairs, have signed this Procès-verbal.

Done at the Headquarters of the United Nations, New York, on 21 July 1997.

NATIONS UNIES

CONVENTION DES NATIONS UNIES SUR LES GARANTIES INDEPENDANTES ET LES LETTRES DE CREDIT STAND-BY ADOPTEE PAR L'ASSEMBLEE GENERALE DES NATIONS UNIES LE 11 DECEMBRE 1995

PROCES-VERBAL DE RECTIFICATION DE L'ORIGINAL DE LA CONVENTION

LE SECRETAIRE GENERAL DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES, agissant en sa qualité de dépositaire de la Convention des Nations Unies sur les garanties indépendantes et les lettres de crédit stand-by, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 11 décembre 1995,

CONSIDERANT que l'original de la Convention (textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe comporte des erreurs,

CONSIDERANT que la proposition de corrections correspondantes a été communiquée à tous les Etats intéressés par la notification dépositaire C.N.154.1997.TREATIES-1 du 22 avril 1997,

CONSIDERANT que dans le délai de 90 jours à compter de la date de cette communication, aucune objection n'a été notifiée,

A FAIT PROCEDER dans l'original de ladite Convention (textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe) aux corrections requises, telles qu'indiquées en annexe au présent procès-verbal, lesquelles s'appliquent également aux exemplaires certifiés conformes de la Convention établis le 6 mars 1996.

EN FOI DE QUOI, Nous, Le Directeur par intérim chargé du Bureau des affaires juridiques, avons signé le présent procès-verbal.

Fait au Siège de l'Organisation des Nations Unies, à New York, le 21 juillet 1997.

Paul Szasz

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

Corrections to the Arabic text -- Corrections du texte arabe

Article 20, paragraph 1 (b) should read as follows -- Le paragraphe 1 de l'article 20 devrait se lire comme suit :

(ب) أن تصدر أمرا مؤقتا بتجميد عائدات التعهد التي دفعت للمستفيد،

واضعة في الاعتبار ما اذا كان من المحتمل أن يعاني الأصيل/الطالب من ضرر جسيم

في حال عدم إصدار مثل هذا الأمر.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

Corrections to the Chinese text -- Corrections du texte chinois

Article 20, paragraph 1 (b) should read as follows -- Le paragraphe 1 (b) de l'article 20 devrait se lire comme suit :

(b) 发出一项临时命令，冻结已支付给受益人的承保款项，
为此应考虑到若不发出此项命令是否会使委托人/申请人受到严重损害。

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

Corrections to the English text -- Corrections du texte anglais

1. Article 10 (heading) should read as follows:

"Assignment of proceeds"

2. Article 16, paragraph 1, second sentence should reas as follows:

"... In determining whether documents are in facial conformity with the terms and conditions of the undertaking, and are consistent with one another, the guarantor/issuer shall have due regard to the applicable international standard of independent guarantee or stand-by letter of credit practice."

3. Article 20, paragraph 1, first sentence should read as follows:

"1. Where, on an application by the principal/applicant or the instructing party, it is shown that there is a high probability that, with regard to a demand made, or expected to be made, by the beneficiary, one of the circumstances referred to in subparagraphs (a), (b) and (c) of paragraph 1 of article 19 is present, the court, on the basis of immediately available strong evidence, may:"

4. Article 20, paragraph 1 (b) should read as follows:

"(b) Issue a provisional order to the effect that the proceeds of the undertaking paid to the beneficiary are blocked,

taking into account whether in the absence of such an order the principal/applicant would be likely to suffer serious harm."

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

Corrections to the French text -- Corrections du texte français

1. Le paragraphe c) de l'article 16 devrait se lire comme suit :

"c) S'il décide de ne pas payer, pour émettre un avis en ce sens à l'intention du bénéficiaire.

Sauf disposition contraire de l'engagement ou convention contraire entre le garant/émetteur et le bénéficiaire, l'avis mentionné à l'alinéa c) ci-dessus est adressé par télétransmission ou, si cela est impossible, par tout autre moyen rapide et il est motivé."

2. Le paragraphe 1 b) de l'article 20 devrait se lire comme suit :

"b) Prononcer une mesure provisoire ou conservatoire tendant à ce que le produit de la garantie payé au bénéficiaire soit bloqué,

en prenant en considération le risque de préjudice grave que le donneur d'ordre courrait à défaut d'une telle mesure."

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

Corrections to the Russian text -- Corrections du texte russe

Article 20, paragraph 1 (b) sbould read as follows -- Le paragrapbe 1 (b) de l'article 20 devrait se lire comme suit:

"b) выдать предварительный приказ о блокировании поступлений по обязательству, уплаченных бенефициару,

с учетом того, что отсутствие такого приказа могло бы причинить принципалу/приказодателю серьезный ущерб."

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

Corrections to the Spanish text -- Corrections du texte espagnol

1. Article 6, paragraph (e) should read as follows:

"e) Por "confirmación" de una promesa se entenderá una promesa que se añade a la del garante/emisor, y autorizada por él, en virtud de la cual el beneficiario podrá optar por reclamar el pago al confirmante en vez de al garante/emisor mediate simple reclamación o reclamación acompañada de otros documentos, con arreglo a las cláusulas y cualesquiera condiciones documentarias de la promesa confirmada, sin perjuicio de su derecho a reclamar el pago del garante/emisor;"

2. Article 11, paragraph (2) should read as follows:

"2. La promesa podrá disponer, o el garante/emisor y el beneficiario podrán convenir en otra parte, que la devolución al garante/emisor del documento que contenga la promesa, o algún trámite funcionalmente equivalente a esa devolución, de haberse emitido la promesa en forma que no sea sobre papel, será necesaria para la extinción del derecho a reclamar el pago, por sí misma o conjuntamente con uno de los hechos mencionados en los incisos a) y b) del párrafo 1 del presente artículo. Sin embargo, la retención de dicho documento por el beneficiario después de la extinción del derecho a reclamar el pago de conformidad con los incisos c) o d) del párrafo 1 del presente artículo no preservará derecho alguno del beneficiario con fundamento en la promesa."

3. Article 15, paragraph (3) should read as follows:

"3. Se entenderá que, al reclamar el pago, el beneficiario está acreditando que la reclamación no es de mala fe y que no se da ninguna de las circunstancias mencionadas en los incisos a), b) y c) del párrafo 1 del artículo 19."

4. Article 20, paragraph 1 (b) should read as follows:

"b) Dictar un mandamiento preventivo a fin de que se disponga el bloqueo del importe de la promesa pagado al beneficiario,

tomando en consideración el riesgo de que se ocasione al solicitante un perjuicio grave, de no dictarse esa medida."